مركز حرمون
للدراسات المعاصرة
HARMOON
Araştırmalar Merkezi
For Contemporary Studies

سورية.. عواقب ترك الوظيفة في القطاع العام من دون سابق إنذار

ترجمة: أحمد عيشة

ترجمات

مركـــز حرمـون
للدراســات المعاصــرة

هو مؤسّسة بحثية مستقلة، لا تستهدف الربح، تُعنى بإنتاج الدراسات والبحوث السياسية والمجتمعية والفكرية المتعلقة بالشأن السوري خاصة، والصراع الدائر في سورية وسيناريوهات تطوره، وتهتم بتعزيز أداء المجتمع المدني، ونشر الوعي الديمقراطي. كما تهتم أيضًا بالقضايا العربية، والصراعات المتعلقة بها، وبالعلاقات العربية الإقليمية والدولية .

يُنفذ المركز مشاريع ونشاطات، ويُطلق مبادرات من أجل بناء مستقبل سورية، على أسس وقيم الديمقراطية والحرية والمساواة وحقوق الإنسان وقيم المواطنة المتساوية، ويسعى لأن يكون ميدانًا للحوار البنّاء، وساحة لتلاقي الأفكا ر

قسم الدراسات:

يُقدِّم هذا القسم الدراسات العلمية والموضوعية التي تناقش القضايا السورية الأساسية، وتعالج المشكلات الرئيسة، وتقترح الحلول والبدائل المناسبة، وهو مسؤول عن إنتاج المواد البحثيّة العلمية الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والثقافية والتربوية، التي تستند إلى جهدٍ بحثيّ أصيل ورصين يتوافق مع أصول العمل البحثيّ العلمي.

يحرص قسم الدراسات على تقديم قراءات للواقع الراهن، ويضع على جدول أعماله إنتاج دراسات من الفئات البحثية كافة، بهدف إعادة بناء المنظومة الفكرية والسياسية والقانونية والثقافية والتربوية في سورية المستقبل، ويستكشف التأثيرات المتبادلة بين السياسة والاقتصاد والقانون والمجتمع والفكر، ويبحث في تأثيرات الحرب السورية وسبل تجاوزها في المستقبل في نظام ديمقراطي تعددي تداولي.

سورية.. عواقب ترك الوظيفة في القطاع العام من دون سابق إنذار

اسم التقرير الأصلي	Syria Consequences of leaving a public sector position without notice
الكاتب	دائرة الهجرة الدانماركية، The Danish Immigration Service
مكان النشر وتاريخه	موقع دائرة الهجرة الدانماركية، DIS – Danish Immigration Service نيسان/ أبريل 2021
رابط التقرير	https://bit.ly/3mIr9sy
عدد الكلمات	12500
ترجمة	وحدة الترجمة/ أحمد عيشة

المحتويات

ملخص تنفيذي 3
مقدمة 4
القانون السوري بخصوص ترك الوظيفة العامة من دون إذن مسبق 6
تنفيذ القانون 8
قوائم المطلوبين 13
العفو 14
"تسوية الوضع" قبل العودة 16
النتائج المترتبة على أفراد الأسرة 17
انتشار تزوير أحكام المحاكم السورية 18
(الملحق الأول) 19
الملحق الثاني: الاختصاصات 38

ملخص تنفيذي

منذ بداية الصراع السوري في عام 2011، ترك كثير من موظفي القطاع العام السوري وظائفهم هربًا من الحرب. وخرج بعضهم من سورية، من دون إبلاغ أصحاب العمل أو من دون الحصول على إذن منهم، بينما تمكن آخرون من الحصول على تصريح للذهاب في إجازة، بالرغم من أن السلطات السورية نادرًا ما وافقت على مثل هذه الأذونات. ومع ذلك فإن معظم موظفي القطاع العام لم يعودوا إلى مواقعهم. وبذلك يكونون، وفقًا للقانون السوري، قد ارتكبوا جريمة ترك الوظيفة العامة من دون إذن مسبق [1].

من عام 2011 حتى عام 2017، تم رفع ما يقدر بنحو (138) ألف قضية تتعلق بموظفي القطاع العام أمام المحاكم في سورية. تم التوصل إلى حكم في (50,000) حالة منها: تمت إدانة معظم موظفي القطاع العام، غيابيًا.

إذا أدِين موظف في القطاع العام بترك وظيفته دون إذن مسبق، فسيتم توقيفه عند عودته إلى سورية. وهناك خطر من توجيه الاتهام للموظفين ذوي المراتب العالية في القطاع العام، بخرقهم قانون مكافحة الإرهاب لعام 2012، حيث تعدّ الحكومة السورية انشقاقهم عن منصبهم في القطاع العام إجراءً سياسيًا أو نشاطًا مناهضًا للحكومة.

تم تنفيذ المراسيم الرئاسية الصادرة في أيلول/ سبتمبر 2019 وآذار/ مارس 2020 التي تمنح العفو للمدانين بترك وظائفهم في القطاع العام. ويشمل العفو موظفي القطاع العام الذين لديهم قضايا معلقة بسبب ترك وظائفهم من دون إذن مسبق.

لا توجد عواقب على أفراد عائلات موظفي القطاع العام الذين تركوا وظائفهم من دون إذن مسبق. وهناك تزوير لأحكام قضائية سورية بحق الشخص الذي ترك عمله من دون إذن مسبق، خاصة بين السوريين المقيمين خارج سورية.

(1) - نادي المحامي السوري كل شيء عن جرم العمل في القانون السوري، 18 أيلول/ سبتمبر 2019، url; MFA: 35،

مقدمة

تمتلك سورية ودول أخرى في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أكبر القطاعات العامة في العالم. في عام 2010، قبل اندلاع الصراع السوري، قدرت وزارة الخارجية الأميركية أن موظفي القطاع العام يشكلون حوالي 30 في المئة من إجمالي القوى العاملة في سورية، ويتقاضون بشكل عام رواتب وأجورًا منخفضة [2].

منذ بداية الصراع السوري في عام 2011، ترك كثير من موظفي القطاع العام السوري وظائفهم هربًا من الحرب. خرج البعض من سورية من دون إبلاغ أصحاب العمل أو من دون الحصول على إذن منهم، بينما تمكن آخرون من الحصول على إذن للذهاب في إجازة، بالرغم من أن السلطات السورية نادرًا ما وافقت على مثل هذه الأذونات. ومع ذلك، فإن معظم موظفي القطاع العام لم يعودوا إلى مواقعهم. وبذلك يكونون، وفقًا للقانون السوري، قد ارتكبوا جريمة ترك الوظيفة العامة دون سابق إنذار [3].

يركز هذا التقرير الموجز على عواقب ترك الوظيفة في القطاع العام من دون إذن مسبق في سورية. التقرير متابعة للتقرير: سورية -تداعيات الخروج غير المشروع، عواقب ترك الموظف المدني لوظيفته من دون إذن مسبق، ووضع الأكراد في دمشق، حزيران/ يونيو 2019.

كان الغرض من التقرير هو تقديم معلومات محدثة حول القضايا ذات الصلة بمعالجة قضايا اللجوء السوري. يتم تضمين الشروط المرجعية (ToR) في نهاية التقرير (الملحق 2).

يستند هذا التقرير إلى المعلومات التي جُمعت من خلال مقابلات على برنامج (Skype) مع مصدرين تم اختيارهما بحكم خبرتهما في الموضوع، وتم استكماله بمصادر مكتوبة ذات صلة، فضلًا عن المعلومات المقدمة من وزارة الخارجية الدنماركية.

تم إرسال محضر مكتوب من المقابلات للمصادر للحصول على موافقتها، مما يمنحها فرصة لتعديل بياناتها أو التعليق عليها أو تصحيحها. ووافق كلا المصدرين على تصريحاتهما. وافق أحد المصادر على ذكر اسمه بالاسم والمنظمة، بينما طلب المصدر الآخر، وكذلك المصدر الذي يقدم المعلومات إلى وزارة الخارجية، عدم الكشف عن هويتهم.

من أجل سهولة القراءة والشفافية والدقة، رُقّمت فقرات محضر الاجتماع في الملحق (1) بأرقام متتالية، تُستخدم في التقرير عند الإشارة إلى بيانات المصادر في الهوامش.

---

(2) - راجي أسعد وغادة برسوم، التوظيف الحكومي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، آب/ أغسطس 2019،
https://bit.ly/3sJkHFt
؛ والولايات المتحدة، وزارة الخارجية، مذكرة معلومات أساسية عن سورية، 2010،
https://bit.ly/33Xrykc

(3) - نادي المحامي السوري، كل شيء عن جرم ترك العمل في القانون السوري، 18 أيلول/ سبتمبر 2019، ص. 35

التقرير عبارة عن تجميع للمعلومات التي تم الحصول عليها من المصادر الشفوية والمكتوبة، ولا يشمل جميع التفاصيل والفروق الدقيقة التي قدمتها المصادر. في التقرير، تم تقديم معلومات المصادر بأكبر قدر ممكن من الدقة والشفافية.

أخيرًا، يجب توجيه الانتباه إلى الوضع المتقلب في سورية وحقيقة أن المعلومات المقدمة قد تصبح قديمة، عفا عليها الزمن بسرعة. لذلك، كما يجب مراقبة القضايا التي تم تناولها في هذا التقرير الموجز بشكل دوري وتحديثها وفقًا لذلك.

تم الانتهاء من البحث والتحرير في هذا التقرير الموجز في 16 نيسان/ أبريل 2021.

القانون السوري بخصوص ترك الوظيفة العامة من دون إذن مسبق

يُعد جميع الأفراد العاملين في الدولة السورية ومؤسساتها موظفين في القطاع العام، ويخضعون لقانون الخدمة المدنية السوري رقم (50) لعام 2004 [4]. ويشمل ذلك الأفراد العاملين في كل الوزارات أو الدوائر الحكومية والأفراد العاملين، على سبيل المثال، المدرسين في المدارس العامة أو المتخصصين في الرعاية الصحية الذين يعملون في قطاع الرعاية الصحية العامة السوري [5].

يخضع موظف القطاع العام الذي ترك وظيفته/ وظيفتها، من دون إذن مسبق، لقانون الخدمة المدنية رقم (50) لعام 2004 والمادة رقم (364) من قانون العقوبات [6].

وفقًا لقانون الخدمة المدنية رقم (50) لعام 2004، فإن الموظف الذي يترك عمله من دون إذن مبرر ولا يستأنف العمل في غضون (15) يومًا، يُعدّ مستقيلًا. ومع ذلك، لا يُسمح للموظفين العموميين بمغادرة وظائفهم بشكل دائم، قبل قبول استقالته من مكان عمله [7].

بموجب المادة (364) من قانون العقوبات، يرتكب الموظف العام جريمةً، عندما يترك موقعه من دون إذن مسبق. العقوبة على هذا النوع من الجرائم هي السجن من ثلاثة إلى خمسة أعوام، وغرامة تعادل الراتب الشهري بالإضافة إلى سداد المكافآت والتعويضات المتلقاة في العام الذي سبق الجريمة. الأفراد الذين يلتزمون بالعمل في وظيفة عامة، كشرط للحصول على منحة دراسية، ستتم مصادرة ممتلكاتهم المنقولة وغير المنقولة، إذا امتنعوا عن التزامهم بالخدمة في القطاع العام. وأكثر من ذلك، يُحرم الموظفون العموميون الذين يتركون مناصبهم من دون إذن مسبق من جميع حقوقهم المالية لدى الدولة (مثل مزايا التقاعد ومدفوعات نهاية الخدمة وما إلى ذلك) [8].

يُعفى الموظف -ذكرًا كان أم أنثى- من العقوبة إذا قبِلت استقالته في غضون ثلاثة أشهر من تاريخ رفع الدعوى ضده. وبالمثل، فإن الموظف الذي ارتكب جريمة ترك عمله من دون إذن مسبق لمرة واحدة، لن يعاقب إذا وضع نفسه تحت تصرف صاحب العمل في غضون ثلاثة أشهر من تاريخ رفع الدعوى العامة ضده. بالإضافة إلى ذلك، سيسمح للموظف باستئناف وظيفته، إذا سمح صاحب العمل بذلك [9].

(4) - مجلس الشعب في سورية، قانون رقم 50 لعام 2004، نظام العاملين الأساسي في الدولة،

(5) - رياض علي، منظمة سوريون من أجل الحقيقة والعدالة: 1.

(6) - مرجع سابق، مجلس الشعب في سورية، قانون رقم 50 لعام 2004، وجرم ترك العمل في القانون السوري،
http//:www.elan.gov.sy/2017/site/arabic/index.php?node&559=cat929=

(7) - مرجع سابق، مجلس الشعب في سورية، قانون رقم 50 لعام 2004،

(8) - مرجع سابق، جرم ترك العمل في القانون السوري،
http//:www.elan.gov.sy/2017/site/arabic/index.php?node&559=cat929=

(9) - المرجع السابق.

يجب أن تنظر المحكمة الجنائية في وجود أسباب مشروعة لغياب الموظف عن العمل، مثل المرض، أو الإعاقة، أو الاعتقال، أو الحرمان من الحرية، إذا قدم المدعى عليه الأسباب سالفة الذكر للمحكمة، قبل إجراءات المحاكمة. إذا تم تبرير غياب الموظف من قبل المحكمة، فلن يعاقب الموظف [10].

مدة التقادم في جريمة ترك وظيفة في القطاع العام من دون إذن مسبق هي ثلاثة أعوام، بدءًا من تاريخ ارتكاب الجريمة [11]. وبصورة أكثر تحديدًا، إذا لم يتم رفع الدعوى ضد ترك الوظيفة في غضون ثلاثة أعوام، فإن السلطات السورية تفقد إمكانية مقاضاة الفرد على هذه الجريمة [12].

(10) - المرجع نفسه.

(11) - المرجع نفسه.

(12) - رياض علي، منظمة سوريون من أجل الحقيقة والعدالة، ص. 28، والمحامي السوري، 1-14؛ وجلسة وزارة الخارجية بتاريخ 12 آذار/مارس 2021: ص. ص 36-37

تنفيذ القانون

منذ اندلاع الحرب عام 2011 حتى عام 2017، قُدّر عدد حالات ترك الوظيفة العامة دون سابق إنذار أمام المحاكم بحوالي (138) ألف حالة، منها (50) ألف حالة صدر فيها حكم. ومن بين تلك الحالات البالغ عددها (50) ألف حالة، تم الفصل/ البت في (38) ألف حالة لصالح الدولة و(12) ألف حالة لصالح الموظفين العمومين [13]. وقد أُدين معظم موظفي القطاع العام غيابيًا، بسبب تركهم مواقعهم من دون إذن مسبق [14].

في عام 2018، كان عدد القضايا المعلقة أمام المحاكم الجنائية (الابتدائية والاستئنافية)، في محافظتي دمشق وريف دمشق، أكثر من (1000) قضية. وأكثر من ذلك، في العام نفسه، تلقت محاكم جنايات دمشق ما معدله (40) قضية شهريًا بسبب ترك وظيفة في القطاع العام من دون سابق إنذار [15].

هناك كثير من القضايا العالقة أمام المحاكم الجنائية في سورية للعام 2020. العدد الدقيق للقضايا المعلقة غير معروف، لأن وزارة العدل السورية لم تنشر عدد القضايا التي صدرت فيها أحكام. المعلومات المتعلقة بجريمة ترك وظيفة في القطاع العام من دون سابق إنذار هي موضوع حساس في سورية، بسبب علاقتها بوظيفة الدولة وسير عملها ومختلف دوائرها [16].

أفاد المرصد السوري لحقوق الإنسان، في كانون الثاني/ يناير 2019، أن كثيرًا من موظفي القطاع العام في سورية لم يُسمح لهم بالعودة إلى وظائفهم من قبل أصحاب العمل، على الرغم من أن المحكمة حكمت لصالحهم [17]. ومع ذلك، ورد في مقال آخر في آذار/ مارس 2019، صدور كثير من قرارات المحاكم (المتعلقة بالمادة 364) بإعفاء الموظفين من العقوبة، بشرط عودتهم إلى وظائفهم العامة. وقيَّم المقال أن الحكومة السورية بحاجة إلى قوى عاملة، حيث يتأثر عمل مؤسساتها ودوائرها نتيجة خروج عشرات الآلاف من موظفيها. وجاء في المقال أن الحكومة السورية فرضت، من أجل منع الموظفين العموميين من مغادرة سورية، مزيدًا من الشروط على الموظفين الذين يرغبون في قضاء إجازاتهم خارج سورية، حتى في حالات الإجازات غير مدفوعة الأجر. أولًا، يحتاج الشخص العامل في القطاع العام إلى الحصول على إجازة أو إذن إجازة للغياب أو المغادرة. وإضافة إلى ذلك، يجب على الشخص أيضًا توفير كفيل، وهو موظف آخر، يؤكد أنه

(13) - جلسة وزارة الخارجية بتاريخ 12 آذار/ مارس 2021: ص. 5، تشمل الحالات (138,000) حالة من كل من القطاعين العام والخاص، لمزيد من المعلومات انظر: جلسة وزارة الخارجية بتاريخ 12 آذار/ مارس 2021، ص. 5

(14) - المحامي السوري، ص. 8، رياض علي، منظمة سوريون من أجل الحقيقة والعدالة، ص. 2

(15) - جلسة وزارة الخارجية بتاريخ 12 آذار/ مارس 2021: ص. 4.

(16) - المرجع السابق، ص. 3

(17) - المرصد السوري لحقوق الإنسان، "كف اليد" يترك موظفين سوريين معلقين بين السماء والأرض، 10 كانون الثاني/ يناير 2019، https://bit.ly/347nApo

سيكمل العمل المكلف به الذي سيغادر في إجازة، في حالة عدم عودة هذا الشخص [18]. ذكر أحد المصادر أن السلطات السورية نادرًا ما تمنح مثل هذه الإذن [19]. إضافة إلى رفض الوزارات لكثير من طلبات الاستقالة من الوظائف العامة بذريعة "نقص الشباب" في القطاع العام [20].

إجراءات الدعاوى المرفوعة ضد موظفي القطاع العام

عادةً ما يسلم محضر طلبات الاستدعاء الرسمية إلى موظفي القطاع العام المكلفين بترك وظائفهم من دون إذن مسبق إلى الموظف. بدلًا من ذلك، يجوز للمحضر تسليم طلب الاستدعاء إلى أحد أفراد الأسرة في مكان إقامة الموظف، ولكن ليس لأفراد الأسرة غير المباشرين، مثل أبناء العم والأصهار. يمكن أيضًا تسليم الاستدعاء من قبل رئيس البلدية المحلي/ المختار، أو طباعته في الصحف المحلية أو التي تتخذ من دمشق مقرًا لها. ويمكن أيضًا استدعاء المدعي عن طريق خطاب مسجل/ بريد مضمون موجه إلى مكان الإقامة المعروف للمدعي في سورية أو في الخارج. وقد يقرر القاضي أيضًا إخطار المدعي عبر البريد الإلكتروني. في حالات استثنائية، يمكن نشر الاستدعاءات على لوحة الرسائل الخاصة بالمحكمة، إذا تعذر العثور على المطلوب، أو كانت مؤسسة القطاع العام تقع في مناطق خارج سيطرة الحكومة [21].

يحتوي طلب الاستدعاء على المعلومات التالية:

أ) التاريخ الكامل الذي تم فيه تسليم الاستدعاء (اليوم والشهر والعام والوقت)؛

ب) الاسم الكامل للمدعي ومهنته وعنوانه.

ج- اسم المحكمة التي أمرت بإيصال الاستدعاء ومكانها.

د- اسم المطلوب بالكامل ومهنته ومحل إقامته. إذا كان مكان إقامته الحالي غير معروف، فيمكن استخدام أحدث عنوان معروف له.

هـ) بيان بقائمة المستندات الداعمة المرفقة بالاستدعاء (إن وجدت).

و) مساحة فارغة يملأها المحضِر، باسم الشخص الذي تلقى الاستدعاء القضائي، أو صفته، أو توقيعه، أو بيان من المحضر يشهد [محاولة تسليم الاستدعاء] إذا رفض الشخص المعني استلام الاستدعاء، وأسباب ذلك.

---

(18) - صالون سورية، لا إجازات، لا استقالات ولا سفر...لموظفي الحكومة، 8 آذار/ مارس 2019، https://bit.ly/3HnsA7s

(19) - جلسة وزارة الخارجية بتاريخ 12 آذار/ مارس 2021، ص. 35

(20) - مرجع سابق، صالون سورية.

(21) - جلسة وزارة الخارجية بتاريخ 12 آذار/ مارس 2021: 24-21؛ للحصول على نظرة عامة مفصلة عن إجراءات إصدار طلبات الاستدعاء، وسلطات الإصدار، بالإضافة إلى تصميم نموذج لطلبات الاستدعاء والمعلومات الواردة في طلب الاستدعاء، راجع جلسة وزارة الخارجية بتاريخ 12مآذار/ ارس 2021: 28-18.

ز) يقوم المحضر بتوقيع جزأي الاستدعاء (الجزء الذي تم تسليمه والأجزاء المراد إعادتها إلى المحكمة).

ح) بالإضافة إلى ذلك، يحتوي الاستدعاء على رقم ملفّ القضية، والمادة ذات الصلة من قانون العقوبات التي تستند إليها الإجراءات، وأحيانًا يشتمل على وصف قصير للجريمة المزعومة والتاريخ الكامل ووقت الجلسة، لتمكين المستدعى إلى التعرف على القضية، ومكان المحكمة التي تتم فيها محاكمة القضية وحضور المحاكمة.

ط) يحتوي الاستدعاء أيضًا على تحذير للمدعى عليه، أنه إذا لم يحضر جلسة المحكمة في التاريخ المحدد المدون في خطاب الاستدعاء، فسيتم اتخاذ الإجراءات القانونية ضده/ ضدها.

ي) يوقع الاستدعاء من قبل مساعد المحكمة وقاضي المحكمة، ويختَم من المحكمة [22].

يمكن محاكمة موظفي القطاع العام على جميع المستويات في نظام العدالة ذي المستويات الثلاثة في سورية. يتم رفع دعوى ضد موظف القطاع العام في البداية أمام محكمة الجزاء الابتدائية، من قبل مكتب النائب العام. وفي حال استئناف الحكم، يتم النظر في القضية أمام محكمة الاستئناف. الخيار الأخير للاستئناف هو محكمة النقض [23]. لمزيد من المعلومات، انظر القسم (2.3) استئناف الحكم وقانون التقادم.

تنفيذ العقوبات

عقوبة ترك وظيفة في القطاع العام من دون إذن مسبق هي السجن من (3 إلى 5) أعوام [24]. ذكر المحامي السوري الذي تمت استشارته أن موظفي القطاع العام، الذين أدينوا، يُعاقبون عادة بالسجن مدة خمسة أعوام، كحد أقصى، لتركهم وظائفهم من دون إذن مسبق [25].

لا يحدد القانون اختلافًا في الحكم بناءً على ملف تعريف معين للفرد، على سبيل المثال، منصب رفيع المستوى في القطاع العام [26]. ذكر رياض علي، من منظمة (سوريون من أجل الحقيقة والعدالة) أنه وفقًا للقانون، يُعاقب موظفو القطاع العام على ترك وظائفهم من دون إذن مسبق، بغض النظر عن مناصبهم أو وظيفتهم في القطاع العام السوري [27]. ومع ذلك، قال أحد المحامين السوريين إن القاضي يميل أكثر في

(22) - جلسة وزارة الخارجية بتاريخ 12 آذار/ مارس 2021، ص. 28.

(23) - المرجع السابق، ص. ص 29 -32.

(24) - المحامي السوري، 1، وجلسة وزارة الخارجية بتاريخ 12 آذار/ مارس 2021، ص. 2، ورياض علي، سوريون من أجل الحقيقة والعدالة، ص. 2

(25) - المحامي السوري، ص. 26.

(26) - المرجع السابق، ص. 7، وجلسة وزارة الخارجية، ص. 11.

(27) - رياض علي، سوريون من أجل الحقيقة والعدالة، ص. 2

الممارسة العملية إلى فرض عقوبة أعلى على الفرد الذي يتمتع بدرجة أعلى من المسؤولية، بحكم منصبه في القطاع العام [28]. وذكر المصدران أن طول مدة عقوبة السجن تعتمد على تقديرات القاضي الشخصية أو ما يراه مناسبًا [29].

أ. الملاحقة القضائية لانتهاك قانون مكافحة الإرهاب

بحسب رياض علي، من منظمة (سوريون من أجل الحقيقة والعدالة)، فقد تمت إحالة موظفين حكوميين رفيعي المستوى إلى محكمة مكافحة الإرهاب لتركهم مناصبهم من دون إذن مسبق [30].

منذ بداية الصراع في سورية في عام 2011، أصبح الأمر أكثر تعقيدًا بالنسبة إلى الموظفين العموميين رفيعي المستوى أو الموظفين العموميين العاملين في "المناصب الحساسة"، لترك مناصبهم من دون سابق إنذار، كما تم تسييس ترك هذه المناصب في بعض الأحيان. في مثل هذه الحالات، يشترط الحصول على تصريح أمني قبل ترك منصبه، بالإضافة إلى الموافقة المطلوبة على استقالة الموظف من قبل الدائرة التي ينتمي إليها الموظف العام. وهذا يفتح الباب لـ"تدخل دوائر المخابرات غير الرسمي، عندما يتم النظر في هذا النوع من القضايا في المحكمة [31].

تشمل الأمثلة على موظفي القطاع العام رفيعي المستوى القضاة، والمديرين التنفيذيين للشركات العامة، وأساتذة الجامعات، والضباط العسكريين، والدبلوماسيين، والوزراء، ونواب الوزراء، ورؤساء الدوائر التعليمية بالمحافظات، حيث تعد هذه المناصب حساسة سياسيًا [32]. وفقًا لرياض علي، من منظمة سوريون من أجل الحقيقة والعدالة، تمت إحالة رؤساء أقسام الرعاية الصحية في المحافظات المختلفة، الذين تركوا مناصبهم من دون إذن مسبق، إلى محكمة مكافحة الإرهاب، لأن إجازتهم تعد بمنزلة عمل مخالف/ معارض لحظر الحكومة السورية لممارسي الرعاية الصحية بمساعدة المصابين المعارضين [33].

لا يمكن لأي موظف رفيع المستوى في القطاع العام التحقق من وضعه: أهو متهم عند الحكومة السورية بترك منصبه أو وظيفته أم لا، والأسباب سياسية، ما لم يتم تسريب أسمائهم من أجهزة المخابرات. في حين أن بعض موظفي القطاع العام رفيعي المستوى سيكونون على دراية باحتمال مقاضاتهم لانتهاكهم قانون مكافحة الإرهاب، فإن آخرين لن يعرفوا بذلك [34]. ومن الممكن معرفة مسألة مقاضاة شخص ما، لانتهاكه قانون مكافحة الإرهاب، من خلال القنوات غير الرسمية، عن طريق رشوة موظفين عموميين أو من خلال

(28) - المحامي السوري، ص. ص 6 -7.

(29) - المرجع السابق، ص. 6، وجلسة وزارة الخارجية، ص. 11.

(30) - رياض علي، سوريون من أجل الحقيقة والعدالة، ص. 11.

(31) - جلسة وزارة الخارجية، ص. 1 و11.

(32) - رياض علي، سوريون من أجل الحقيقة والعدالة، ص. ص 11 -12

(33) - المرجع السابق، ص. 14.

(34) - المرجع السابق، ص 9 و13.

زملائهم السابقين أو معارفهم داخل الحكومة [35].

لن تتم مقاضاة موظفي القطاع العام، الذين لا ترى السلطات السورية أن لديهم دافعًا سياسيًا أو مناهضًا للحكومة لترك مناصبهم من دون إذن مسبق، بتهمة انتهاك قانون مكافحة الإرهاب [36].

إمكانية استئناف الحكم وحالة التقادم [37]

بحسب رياض علي والمحامي السوري، لاستئناف الحكم، يجب أن يكون الفرد حاضرًا في سورية. ولا يمكن استئناف حكم من الخارج، على سبيل المثال، من خلال وسيط أو قريب. لا يجوز للمحامي الذي يمثل موظفًا في القطاع العام استئناف الحكم نيابة عنه، ما لم يكن الموظف موجودًا في سورية [38].

على عكس المعلومات الواردة أعلاه، وفقًا لجلسة وزارة الخارجية بتاريخ 12 آذار/ مارس 2021، يمكن للموظف العام المُدان الذي يعيش في الخارج تقديم التماس من خلال محامٍ في سورية. من الممكن للشخص الذي لا يستطيع تعيين محام أن يطلب من أحد أقاربه التقدم إلى المحكمة الشرعية للحصول على إذن بتعيين محام. يمكن للمحامي بعد ذلك يمكن للمحامي أن يطلب من النائب العام إلغاء الحكم ضد الفرد/ موكله [39].

إذا حكمت محكمة الجزاء الابتدائية على الفرد غيابيًا، فأمامه خمسة أيام للاعتراض على القرار. إذا لم يخطر المدعى عليه شخصيًا بحكم المحكمة، أو إن لم يستطع المدعي أن يثبت أن المدعى عليه قد علم بالحكم، فإن الموعد النهائي للاعتراض يبقى مفتوحًا حتى انتهاء مدة التقادم، التي هي ضعف مدة العقوبة الصادرة في القضية. وإذا وافقت المحكمة الابتدائية على الاعتراض، يُلغى الحكم وتسقط الدعوى [40].

إذا رفضت المحكمة الابتدائية الاعتراض على الحكم، يجوز استئناف القضية في غضون عشرة أيام، بعد قرار المحكمة أمام محكمة الاستئناف. من الممكن استئناف حكم محكمة الاستئناف أمام محكمة النقض في غضون (30) يومًا من قرار محكمة الاستئناف. ستحكم محكمة النقض فقط في عدم قانونية إجراءات المحكمة السابقة أو التفسير الخاطئ للقانون من قبل محكمة الاستئناف، إذا لم يكن قرار محكمة الاستئناف مبررًا بأسباب صحيحة بما يكفي، أو إذا بدا غامضًا [41].

(35) - المرجع السابق.

(36) - المرجع السابق، ص. ص 6 و14 -15.

(37) - من أجل الوصول على نظرة عامة مفصلة عن عملية الاستئناف في النظام القضائي السوري المكون من ثلاثة مستويات، انظر جلسة وزارة الخارجية بتاريخ 12 آذار/ مارس: 32-29

(38) - المحامي السوري، ص. 11، ورياض علي، سوريون من أجل الحقيقة والمصالحة، ص. ص 22، 25 -26.

(39) - جلسة وزارة الخارجية بتاريخ 12 آذار/ مارس: 16 -17.

(40) - المرجع السابق، ص. ص 29 -30، والمحامي السوري، ص. 15.

(41) - جلسة وزارة الخارجية، ص. ص 31 -32.

قوائم المطلوبين

هناك نوعان من قوائم المطلوبين التي تستخدمها السلطات السورية: النوع الأول تديره أجهزة المخابرات ويطلق عليه قائمة المطلوبين الأمنية (النشرة الأمنية)؛ والنوع الآخر يعود إلى المحاكم والشرطة ويسمى النشرة الشرطية [42].

لا يوضع موظفو القطاع العام المحكوم عليهم غيابيًا بتركهم وظائفهم من دون إذن مسبق على قوائم المطلوبين التي تديرها أجهزة المخابرات، ما لم تكن هذه الجهات قد قدرت أن هناك سببًا سياسيًا وراء ترك الوظيفة أو أن الموظف ارتكب ما تعدّه أجهزة المخابرات جريمة مناهضة للحكومة [43].

يوضع موظف القطاع العام على قائمة النشرة الشرطية، إذا حكمت محكمة الجزاء الابتدائية بحقه غيابيًا، ولم يستأنف الحكم أو تم استئناف الحكم لكن محكمة الاستئناف ومحكمة النقض أيدتا الحكم. يتم تسجيل أسماء المحكوم عليهم لدى الشرطة الجنائية (النشرة الشرطية)، وتُسلّم إلى دائرة الهجرة والجوازات التي تتمثل مهمتها في توقيف المدرجة أسماؤهم على قوائم النشرة الشرطية عند عودتهم إلى سورية عبر أي معبر حدودي رسمي [44].

لا يمكن التحقق من أسماء الأشخاص في قوائم المطلوبين لدى الأجهزة الأمنية، حيث إن محتوى هذه القوائم سرّي. ومع ذلك، من الممكن لأي محام سوري، بمساعدة مسؤولي إنفاذ القانون السوريين، الوصول إلى قائمة المطلوبين لدى الشرطة لمعرفة الأمر [45].

(42) - المحامي السوري، ص. ص 18 -19، ورياض علي، سوريون من أجل الحقيقة والعدالة، ص. 29، وجلسة وزارة الخارجية، ص. 41.

(43) - المرجع السابق.

(44) - جلسة وزارة الخارجية، ص. 41.

(45) - رياض علي، سوريون من أجل الحقيقة والعدالة، ص. 30، والمحامي السوري، ص. 21.

العفو

لإلغاء حكم أو إبطاله، تطلب المحكمة سببًا مشروعًا، مثل المرض أو الاحتجاز من قبل جهات حكومية سورية أو جماعات المعارضة [46]. الطريقة الأخرى الوحيدة للتنازل عن حكم قضائي صدر ضد موظف حكومي ترك وظيفته من دون إذن مسبق، هي من خلال مراسيم العفو، التي تلغي عقوبة السجن التي فرضتها المحكمة، ولكن لا تلغي الغرامات [47].

في أيلول/ سبتمبر 2019، صدر المرسوم التشريعي رقم (20) لعام 2019 بالعفو عن الجرائم والمخالفات المرتكبة قبل تاريخ صدور المرسوم [48]. وصدر مرسوم مماثل في آذار/ مارس 2020، وهو المرسوم التشريعي رقم (6) للعام 2020، مانحًا العفو عن الجرائم المرتكبة قبل صدوره [49]. وقد تضمن كلا المرسومين عفوًا عن مرتكبي جريمة ترك الوظائف العامة من دون إذن مسبق. العفو في كلا المرسومين يعفي موظف القطاع العام من السجن، لكنه يبقي على دفع الغرامات المفروضة بموجب المادة (364) من قانون العقوبات [50]. أبلغ المصدران دائرة الهجرة الدانماركية بأنه لا ينبغي مقاضاة أي موظف في القطاع العام لتركه وظيفته من دون إذن مسبق، وفقًا لقرارات العفو، إذا ترك وظيفته قبل صدور المرسوم. ويفترض أيضًا أن تلغى جميع الأحكام السابقة الصادرة عن المحاكم السورية بموجب هذين المرسومين [51].

أبلغت جلسة استماع وزارة الخارجية في 12 آذار/ مارس 2021 أن قرارات العفو المتعلقة بموظفي القطاع العام في سورية ستُنفّذ [52]. وذكرت المصادر أنه سيتم توقيف الموظف في القطاع العام المُدان والعائد إلى سورية من الخارج للاستفادة من العفو على الحدود، من أجل تقديمه للقاضي. يُحسب مقدار الوقت الذي يقضيه الفرد في الاحتجاز، قبل تقديمه إلى المحكمة، التي أدين فيها في الأصل [53]. وفقًا لرياض علي، من

(46) - رياض علي، سوريون من أجل الحقيقة والعدالة، ص. ص 23 -24، 27

(47) - جلسة وزارة الخارجية، ص. 33، وسانا، الأسد يصدر مرسومًا تشريعيًا يقضي بمنح عفو عن الجرائم المرتكبة قبل 14 أيلول/ سبتمبر 2019،

http://www.sana.sy/?p=1016724

(48) - المرجع السابق.

(49) - رئاسة مجلس الوزراء في سورية، المرسوم التشريعي رقم (6) لعام 2020 القاضي بمنح عفو عام عن الجرائم المرتكبة قبل تاريخ 22 آذار/ مارس 2020.

https://bit.ly/3qEK3ln

(50) - سانا، الأسد يصدر مرسومًا تشريعيًا يقضي بمنح عفو عام عن الجرائم المرتكبة قبل 14 أيلول/ سبتمبر 2019، والمرسوم التشريعي رقم (6* لعام 2020 للجرائم المرتكبة قبل 22 آذار/ مارس 2020.

(51) - المحامي السوري، ص. 9، وجلسة وزارة الخارجية، ص. 15، ورياض علي، سوريون من أجل الحقيقة والعدالة، ص. ص 3 -4، 9.

(52) - جلسة وزارة الخارجية، ص. 16.

(53) - رياض علي، سوريون من أجل الحقيقة والعدالة، ص. 7، وجلسة وزارة الخارجية، ص. 41.

منظمة سوريون من أجل الحقيقة والعدالة، بمجرد أن يحاكم أمام المحكمة، ثم يطلق سراح الشخص فورًا وفقًا للعفو. يحدث هذا، إذا لم يترك الشخص وظيفته لأسباب سياسية، أو لأسباب تعدها السلطات السورية سياسية أو مناهضة للحكومة، وفي هذه الحالة لا تسري قرارات العفو [54].

إذا اعتقدت السلطات السورية أن الوضع السياسي هو السبب الذي دفع الموظف إلى ترك عمله من دون إذن مسبق، فإن موظفي القطاع العام سوف يلاحقون من قبل أجهزة المخابرات السورية، ويخاطرون بالتعرض لخطر مقاضاتهم لمخالفتهم قانون مكافحة الإرهاب (رقم 19 لعام 2012) [55].

في ما يتعلق بالاستفادة من هذا العفو عن السوريين الذين يعيشون خارج سورية، أفادت وزارة الخارجية أن الموظفين العموميين الذين حكمت عليهم محكمة الجنايات الابتدائية بالسجن والغرامة غيابيًا، بسبب تركهم مناصبهم من دون إذن مسبق، قبل صدور المرسوم رقم (6) بتاريخ 22 آذار/ مارس 2020، يُسمح لهم بتقديم التماس من خلال محاميهم الموجود في سورية إلى النائب العام، والطلب منه أن يسقط العقوبة التي أقرتها المحكمة [56]. بالنسبة إلى القضايا التي كانت معلقة أمام المحاكم الجنائية في سورية عند صدور مرسوم العفو رقم (6) بتاريخ 22 آذار/ مارس 2020، سيقرر القاضي إسقاط الدعوى ضد الموظف الحكومي [57].

لم يكن رياض علي، من منظمة سوريون من أجل الحقيقة والعدالة، والمحامي السوري على علم بحالات محددة استفاد فيها الأفراد العفو [58].

(54) - رياض علي، سوريون من أجل الحقيقة والعدالة، ص. ص 8 -9.

(55) - المرجع السابق، ص. ص 6، 11.

(56) - جلسة وزارة الخارجية، ص. ص 16 -17.

(57) - المرجع السابق، ص. 17.

(58) - رياض علي، سوريون من أجل الحقيقة والعدالة، ص. ص 6 و9، والمحامي السوري، ص. 16.

"تسوية الوضع" قبل العودة

ليس من الممكن تطبيق تسوية الوضع [59] لتسوية القضية العالقة المتمثلة في ترك موظف لمنصبه من دون إذن مسبق في أي سفارة سورية بالخارج، قبل العودة إلى سورية. تتمتع السفارات السورية بحق إبرام حالة تسوية في حالات أخرى، وليس بهذا النوع من القضايا [60].

ومن غير الممكن المرور بعملية «تسوية الوضع»، بعد ترك منصبًا في القطاع العام من دون إذن مسبق، مباشرة على الحدود السورية مع السلطات السورية. ستقوم الشرطة السورية بإلقاء القبض على هذا الشخص وتقديمه إلى قاض يطلق سراحه، بموجب المرسوم رقم (6) لعام 2020، لأنه لا يحاكم أحد بسبب خروجه من وظيفة في القطاع العام من دون أن يلاحظه أحد [61].

(59) - من أجل نظرة عامة إضافية على إجراءات التسوية والتصاريح الأمنية للعائدين إلى سورية، يرجى الاطلاع على تقرير دائرة الهجرة الدنماركية، سورية، التصريح الأمني وتسوية وضع العائدين، كانون الأول/ ديسمبر 2020،

https://bit.ly/3FIqzSS

(60) - رياض علي، سوريون من أجل الحقيقة والعدالة، ص. 33، وجلسة وزارة الخارجية، ص. 42.

(61) - رياض علي، سوريون من أجل الحقيقة والعدالة، ص. 34.

النتائج المترتبة على أفراد الأسرة

لا توجد عواقب على أفراد عائلات موظفي القطاع العام، الذين تركوا مناصبهم في القطاع العام من دون إذن مسبق، ما لم تعتقد الحكومة السورية أن هناك قضايا مناهضة للحكومة أو متعلقة بالأمن في القضية. لا يجرم قانون الخدمة المدنية أفراد عائلات موظفي القطاع العام الذين تركوا وظائفهم من دون إذن مسبق[62].

(62) - المرجع السابق، ص. 35، والمحامي السوري، ص. ص 28 -29.

انتشار تزوير أحكام المحاكم السورية

وفقًا لجلسة وزارة الخارجية بتاريخ 12 آذار/ مارس 2021، بالنسبة إلى السوريين المقيمين خارج سورية، هناك تزوير لأحكام المحاكم السورية لتركهم منصبهم من دون سابق إنذار. وهذا لأنه يسمح للمواطنين السوريين، الذين يطلبون اللجوء أو أي نوع مشابه من الحماية في البلد المضيف، بإثبات إمكانية ملاحقتهم في حالة عودتهم إلى سورية، ومنع إعادتهم إلى سورية. إن تزويرات أحكام المحاكم ذات الصلة بجريمة ترك العمل أقل انتشارًا مما هي عليه داخل سورية [63].

(63) - جلسة وزارة الخارجية، ص. 43.

(الملحق الأول)

محضر لقاء، رياض علي، منظمة سوريون من أجل الحقيقة والعدالة. مقابلة هاتفية في 8 شباط/ فبراير 2021

رياض علي هو قاض سوري سابق مرتبط الآن بمنظمة مجتمع مدني، سوريون من أجل الحقيقة والعدالة، https://stj-sy.org/ar/.

عواقب ترك وظيفة في القطاع العام من دون سابق إنذار

1. يُعدّ جميع الأفراد العاملين في القطاع العام موظفين في القطاع العام، ويخضعون لقانون الخدمة المدنية السوري رقم (50) لعام 2004. ويشمل ذلك الأفراد العاملين في الوزارات أو الهيئات الحكومية، والأفراد العاملين مدرسين في المدارس الحكومية، أو المختصين بالرعاية الصحية العاملين في قطاع الرعاية الصحية العامة السوري.

2. وفقًا لقانون الموظفين، فإن عقوبة ترك الوظيفة في القطاع العام من دون سابق إنذار هي كل ما يلي: السجن لثلاثة أعوام وغرامة تعادل راتب شهر. ويُعاقب جميع موظفي القطاع العام السوري بنفس العقوبة بسبب ترك وظائفهم من دون إذن مسبق، بغض النظر عن مناصبهم أو وظيفتهم في القطاع العام السوري. ولا توجد ظروف مخففة في القانون. كان معظم موظفي القطاع العام الذين تركوا وظائفهم قد أدينوا غيابيًا، قبل صدور المرسوم رقم (6) في آذار/ مارس 2020.

قرارات ومراسيم العفو الصادرة عن الحكومة السورية بخصوص ترك موظفي القطاع العام/ الموظفين مناصبهم من دون إذن مسبق

3. صدرت مراسيم العفو التالية منذ اندلاع الصراع السوري: رقم (61) بتاريخ 31 أيار/ مايو 2011، رقم (71) الصادر في 23 تشرين الأول/ أكتوبر 2012، ورقم (23) الصادر في 16 نيسان/ أبريل 2013، ورقم (22) الصادر في 9 حزيران/ يونيو 2014، ورقم (20) الصادر بتاريخ 14 أيلول/ سبتمبر 2019، ورقم (6) الصادرة بتاريخ 22 آذار/ مارس 2020 الذي تضمن المادة (10)، فقرة (ج) بخصوص ترك موظفي القطاع العام وظائفهم من دون إذن مسبق. وبسبب المراسيم وقرارات العفو الصادرة عن الحكومة السورية، لا تتم حاليًا محاكمة أي من موظفي القطاع العام بسبب تركهم مناصبهم دون إذن مسبق.

4. حسب معلومات المصدر، كان آخر مرسوم هو المرسوم رقم (6) الصادر في 22 آذار/ مارس 2020. يسري المرسوم على جميع القضايا العالقة قبل صدوره. ويفترض إلغاء جميع الأحكام السابقة الصادرة عن المحاكم السورية بسبب المرسوم. ولا يعرف المصدر حالات تم فيها تنفيذ هذا العفو.

5. يفترض المصدر أن موظفي الخدمة المدنية، الذين تركوا مناصبهم من دون إذن مسبق وغادروا إلى خارج سورية، لا يثقون بالحكومة السورية وأجهزة المخابرات، ويخشون أن تعدّ السلطات سبب تركهم سياسيًّا.

6. مع ذلك، إذا اعتقدت السلطات السورية أن هناك سببًا سياسيًا لترك الموظف لعمله من دون إذن مسبق، فإن موظفي القطاع العام سيواجهون خطر الملاحقة القضائية، لانتهاكهم قانون مكافحة الإرهاب (رقم [19] للعام 2012). ولا يعرف المصدر حالات لموظفي القطاع العام الذين تمت ملاحقتهم لخرقهم قانون مكافحة الإرهاب، إلا أن المصدر يفترض أن هناك حالات لموظفين عموميين تركوا مناصبهم من دون إذن مسبق، وتمت إحالتهم إلى محكمة مكافحة الإرهاب.

7. وفقًا لهذا العفو، سيُلقى القبض على أي موظف مدان من القطاع العام عند العودة إلى سورية من الخارج على الحدود، ويمثل أمام القاضي. ويتوقف طول مدة الاحتجاز على اليوم الذي يدخل فيه الشخص سورية ومكان المحكمة التي طلبته. فعلى سبيل المثال، إذا احتجز الشخص قبل عطلة نهاية الأسبوع حيث تُغلق فيها المحاكم، فسيتعين عليه الانتظار رهن الاحتجاز ليومين قبل تقديمه إلى القاضي. وعلى سبيل المثال، إذا احتجِز الشخص في دمشق، ولكنه مطلوب لدى المحكمة في الحسكة، فقد يستغرق نقله أكثر من عشرة أيام قبل مثوله أمام قاض.

8. سيطلق القاضي فورًا سراح الشخص وفقًا للعفو. ولا يحدث ذلك إذا كان الشخص قد ترك منصبه لأسباب سياسية أو لأسباب تعدها السلطات السورية سياسية أو مناهضة للحكومة.

9. لا يعرف المصدر أي أفراد أدينوا بتركهم وظائفهم في القطاع العام من دون إذن مسبق، وعادوا منذ ذلك الحين إلى سورية. ولذلك فهم لا يعرفون هل المرسوم ينفذ عمليًا بالنسبة للسوريين العائدين إلى سورية من الخارج أم لا. ووفقًا للمصدر، لا يمكن لأحد أن يتأكد من أنه متهم بترك منصبه لأسباب سياسية، ما لم يتم تسريب الأسماء من أجهزة الاستخبارات.

10. على الرغم من أن الموظف في القطاع العام لن يُعاقب على تركه منصبه من دون إذن مسبق، فإنه لا يستطيع بسبب المرسوم أن يعود إلى عمله، ويفقد حقه في الحصول على معاشه التقاعدي الحكومي.

11. غير أن كبار موظفي القطاع العام سوف يخاطرون بمحاكمتهم لانتهاكهم قانون مكافحة الإرهاب (القانون رقم 19 2012)، إذا تركوا وظائفهم من دون إذن مسبق، وسوف يحاكمون أمام محكمة مكافحة الإرهاب. وقد سمع المصدر أن موظفين عموميين رفيعي المستوى كانوا معارضين سياسيين قد أحيلوا إلى محكمة مكافحة الإرهاب، لتركهم مناصبهم من دون إذن مسبق.

12. من الأمثلة على كبار موظفي القطاع العام، القضاةُ والمديرون التنفيذيون للشركات العامة، والمدرسون الجامعيون، والضباط العسكريون، والدبلوماسيون، والوزراء، ونواب الوزراء، ورؤساء الإدارات التعليمية بالمحافظات؛ لأن هذه المناصب تعدّ حساسة من الناحية السياسية. وسيحاكم تلقائيًا رئيس إدارة المرور التابعة للحكومة المحلية أمام محكمة مكافحة الإرهاب، لأن الضباط يعملون كرؤساء لإدارات المرور.

13. سيعرف بعض كبار موظفي القطاع العام هل هم يحاكمون لانتهاكهم قانون مكافحة الإرهاب أم لا، بينما لن يعرف موظفون آخرون رفيعو المستوى في القطاع العام ذلك. ويمكن معرفة اسم الشخص الذي سيحاكم لانتهاكه قانون مكافحة الإرهاب، عن طريق رشوة الموظفين العموميين أو من خلال زملائه السابقين أو معارفه في الحكومة.

14. لن يحاكم الأطباء الذين ليس لديهم دافع سياسي لترك منصبهم لانتهاكهم قانون مكافحة الإرهاب. ومع ذلك، فإن رؤساء إدارات الرعاية الصحية في مختلف المحافظات الذين تركوا هذه المناصب من دون إذن مسبق سيحالون إلى محكمة مكافحة الإرهاب؛ لأن الحكومة السورية تعدّ تركهم للعمل مخالفة لحظر الحكومة لمعالجة المصابين المعارضين.

15. أما الموظفون الآخرون في القطاع العام الذين لا يعدّون ممّن لديهم دافع سياسي أو مناهضين للحكومة لترك منصبهم من دون إذن مسبق، فلن تتم مقاضاتهم لانتهاكهم قانون مكافحة الإرهاب.

إجراءات الملاحقة القضائية ضد موظفي القطاع العام لتركهم مو اقعهم من دون إذن مسبق

16. يخضع موظف القطاع العام، الذي يترك منصبه من دون إذن مسبق، للقانون رقم (364) في القانون الجنائي. ويعد موظف القطاع العام الذي ترك وظيفته من دون إذن مسبق، دون أن يقدم سببًا للغياب، تاركًا وظيفته ومرتكبًا جريمة.

17. تشكل الخطوات التالية إجراء مقاضاة موظفي القطاع العام لتركهم وظيفتهم من دون إخطار مسبق:

18. إذا كانت المؤسسة العامة، التي يعمل فيها الفرد، تريد محاكمة الموظف الغائب، فستقوم المؤسسة، بعد (15) يومًا من الغياب غير المعلن، بالإبلاغ عن الغياب إلى مكتب المدعي العام الحكومي (إدارة قضايا الدولة)، والمعروف بالنائب العام. إن مكتب المدعي العام مسؤول عن مقاضاة القضايا الجنائية نيابة عن الدولة.

19. يقوم مكتب قضايا الدولة باتهام موظف القطاع العام بانتهاك القانون رقم (364) من قانون العقوبات.

20. يقدم النائب العام القضية أمام محكمة الجنايات الابتدائية، المعروفة بمحكمة بداية الجزاء. تتعامل هذه المحكمة الابتدائية مع قضايا الجنح والجنائية التي تراوح عقوبتها بين عام وثلاثة أعوام سجن.

21. بمجرد صدور الحكم في حالة ترك الشخص للوظيفة من دون إذن مسبق، يتم إرساله إلى المكتب الذي من المفترض أن ينفذ الحكم. من هناك، يتم إرسال الحكم إلى الشرطة، التابعة لوزارة الداخلية، ينص الحكم على أن هذا الشخص يجب أن يقضي عقوبته، بسبب ترك وظيفة في القطاع العام من دون إذن مسبق.

إمكانية الاستئناف على الحكم الصادر على الموظف بسبب تركه موقعه من دون سابق إنذار، أو إلغائه

22. إذا أدين موظف في القطاع العام غيابيًا لتركه وظيفته من دون إذن مسبق، ورغب في إلغاء الحكم أو استئنافه، فعلى الموظف أن يحضر بنفسه إلى المحكمة التي أدين بها. وإذا كان بإمكانه تبرير غيابه لأسباب مشروعة، يمكن إلغاء الحكم.

23. وبالمثل، يمكن أيضًا إبطال لائحة الاتهام أو تهمة ترك وظيفة الشخص، إذا كان بإمكان الموظف تبرير

غيابه لأسباب مشروعة.

24. تشمل الأسباب المشروعة ما يلي: المرض أو الاحتجاز أو الاعتقال من قبل كيان تابع للحكومة السورية لم يُخطر الأسرة أو السلطات الأخرى، على سبيل المثال، أحد أجهزة المخابرات السورية. أو اعتُقل من قبل جماعة معارضة مثل الدولة الإسلامية أو الجيش الوطني السوري الذي ترعاه تركيا أو قوات سوريا الديمقراطية أو وحدات حماية الشعب التي يقودها الأكراد، حيث يعد أيضًا غيابًا مشروعًا. لإثبات أنه تم احتجازه من قبل المجموعات المذكورة أعلاه، يجب عليه تقديم مستند أو تصريح من المجموعات المذكورة يشير إلى أنه قد تم احتجازه، أو تقديم شهود يمكنهم إثبات أن موظف القطاع العام كان اعتُقل واحتجز. كما يتم قبول شهادة المعتقلين السابقين.

25. يجب أن يكون الشخص المعني موجودًا في سورية للطعن أو طلب إلغاء قضية في سورية، ولا يمكن الطعن أو طلب إلغاء حكم صادر من خارج سورية.

26. كما لا يمكن الطعن في الحكم أو طلب إلغاء الحكم بالوكالة عن طريق وسيط موجود في سورية. ولا يجوز للمحامي ولا لأحد أفراد الأسرة أن يستأنف الحكم أو يطلب إلغاءه بالنيابة عن موظفي القطاع العام.

27. لإلغاء الحكم، يلزم إجراء محاكمة جديدة. وإذا عرض الفرد نفسه على محكمة في سورية وطلب إلغاء الحكم لتركه منصبه من دون إذن مسبق، وقدم سببًا مشروعًا لتركه وظيفته (المرض أو الاحتجاز)، فإن القضية سوف تلغى. ثم تعرض كقضية جديدة على المحكمة التي ستصدر حكمًا جديدًا.

السقوط بالتقادم

28. هناك فترة تقادم مدتها ثلاثة أعوام، لحالات ترك الشخص للمنصب من دون إذن مسبق. إذا لم يتم تقديم «دعوى بخصوص قضية» في غضون ثلاثة أعوام، فإن السلطات السورية تفقد إمكانية مقاضاة أي فرد.

قوائم المطلوبين

29. لا يُدرج موظفو القطاع العام المدانون بترك وظائفهم دون سابق إنذار على قوائم المطلوبين. قوائم المطلوبين هي قوائم تعد من إدارات المخابرات. سيتم وضع الأشخاص العاديين على قوائم المطلوبين، إذا اشتبِه أيضًا في ارتكابهم جريمة تنطوي على دافع سياسي أو تعدّ جريمة مناهضة للحكومة.

30. إذا ترك موظف في القطاع العام وظيفته، بسبب الظروف العامة، فلن يتم وضعه على قائمة المطلوبين. سيكون موظف القطاع العام مطلوبًا من قبل الشرطة السورية لارتكابه جريمة اعتيادية تتمثل في الحكم عليه بتركه وظيفته من دون إذن مسبق. عند العودة إلى سورية، سيظهر مثل هذا الشخص لدى أجهزة الشرطة السورية، لكن ليس على قوائم المطلوبين من أجهزة المخابرات السورية.

أثر ترك وظيفة في القطاع العام أثناء سيطرة المعارضة على المنطقة أو خضوعها حاليًا لسيطرة كيانات المعارضة، على سبيل المثال السلطات الكردية شمال شرقي سورية

31. إذا ترك موظف في القطاع العام وظيفته، في منطقة سيطرت عليها قوات المعارضة، أو إذا كانت هناك منطقة خاضعة لسيطرة جماعات المعارضة حاليًا، فسيتم محاكمة الفرد مثل أي موظف آخر في القطاع العام ترك وظيفته.

32. لا تعترف الحكومة السورية قانونًا بوجود مناطق في سورية كانت خارجة عن سيطرتها سابقًا أو اليوم. من المحتمل أن يُلغى الحكم إذا كان الموظف في القطاع العام قادرًا على إثبات تركه منصبه، لأن جماعة من المعارضة استولت على منطقة من سورية كان الفرد يعمل فيها في القطاع العام.

إمكانية تطبيق "تسوية الوضع» مع الحكومة السورية لترك منصب في القطاع العام دون إشعار

33. ليس من الممكن تقديم طلب تسوية الوضع لتسوية مسألة ترك الوظيفة أو عدم وجوده في سفارة سورية بالخارج قبل العودة إلى سورية. لدى السفارات السورية الحق في تسوية الأوضاع في حالات أخرى، ليس هذه الحالات منها.

34. وكذلك، ليس من الممكن الحصول على «تسوية الوضع" على الحدود السورية مع السلطات السورية، بسبب ترك منصب في القطاع العام من دون إذن مسبق. سيتم اعتقال الشخص من قبل الشرطة السورية وإحضاره أمام قاضٍ ليطلق سراحه. المرسوم رقم (6) لعام 2020، ينص على عدم ملاحقة أحد لترك وظيفة في القطاع العام من دون سابق إنذار.

النتائج المترتبة على ترك وظيفة القطاع العام على أفراد الأسرة

35. وفقاً للمصدر، لا توجد عواقب على أفراد أسرة موظف في القطاع العام ترك وظيفته من دون إذن مسبق.

محضر لقاء محامي سوري، مقابلة عبر سكايب بتاريخ 3 آذار/ مارس 2021

عو اقب ترك وظيفة في القطاع العام دون سابق إنذار

1. عقوبة ترك وظيفة في القطاع العام من دون إذن مسبق هي السجن من (3 إلى 5) أعوام، وغرامة تعادل راتب عام واحد، إضافة إلى إعادة قيمة المكافآت أو التعويضات التي تمتع بها الموظفون في العام وفق القانون. يمكن أن يكون من التعويضات، على سبيل المثال، تعويض عائلي، أو تعويض تدفئة، أو تعويض سفر، أو أي مكافآت خصوصية، أو سرية لموظفي القطاع العام المسؤولين عن الشؤون الاقتصادية.

2. يعدّ أي موظف مفصولًا من وظيفته من قبل الحكومة السورية، إذا ترك المنصب دون سابق إنذار.

3. يُجرّد موظف القطاع العام الذي يترك منصبه من دون إذن مسبق من المزايا والمكافآت التي تم توفيرها لموظفي القطاع العام.

4. أي مؤسسة حكومية سورية أو ورشة ملزمة بإخبار مكتب المدعي العام، إذا ترك الموظف في القطاع العام وظيفته من دون إذن مسبق. يمكن أن تبدأ محاكمة موظفي القطاع العام في غضون أسبوعين من ترك وظائفهم من دون إذن مسبق. بمعنى آخر، هذا يعني أن موظف القطاع العام الذي يتغيّب عن العمل من دون إذن مسبق أسابيع عدة، يجب أن يبلَغ عنه النائب العام المسؤول عن قضايا الدولة، ويكون مطلوبًا من قبل السلطات الوطنية.

5. بحسب المحامي السوري، فإن السلطات السورية بشكل عام ليست في عجلة من أمرها لإدانة موظف غائب في القطاع العام. قد يستغرق الأمر ما يصل إلى شهرين إلى ثلاثة أشهر، قبل أن يتم النظر في القضايا في المحكمة. غالبًا ما يكون سبب التأخير هو الإجراءات الإدارية.

6. عادة ما يُعاقب أولئك الذين أدينوا بالعقوبة القصوى، وهي السجن لمدة خمسة أعوام. والبعض يحكمون بثلاثة أعوام. يعتمد طول فترة الحكم على تفضيلات القاضي الشخصية.

7. لا يحدد القانون اختلافًا في الحكم بناءً على خصائص معينة للموظف، على سبيل المثال منصب رفيع المستوى في القطاع العام. ومع ذلك، في الممارسة العملية، سيكون القاضي أكثر ميلًا إلى إصدار عقوبة أعلى على الموظف الذي كان لديه درجة أعلى من المسؤولية بحكم منصبه في القطاع العام.

8. معظم موظفي القطاع العام أدينوا غيابيًا، لعدم حضورهم إجراءات المحاكمة.

قرارات العفو والمراسيم الصادرة عن الحكومة السورية بخصوص ترك موظفي القطاع العام/ موظفي الخدمة المدنية مناصبهم دون سابق إنذار

9. وفقًا للمرسوم رقم (6) تاريخ 22 آذار/ مارس 2020 وأي مرسوم عفو عام آخر في سورية، لا يجوز مقاضاة موظفي القطاع العام على ترك وظائفهم من دون إذن مسبق إذا تركوا الوظيفة قبل تاريخ نفاذ المرسوم.

10. جدير بالذكر هنا أن هذا لا يشمل ترك العمل لأسباب سياسية، حيث تتم ملاحقة الموظف العام من قبل أجهزة المخابرات، بغض النظر عن مرسوم العفو.

إجراءات مقاضاة موظفي القطاع العام لتركهم مناصبهم من دون سابق إنذار

إمكانية الاستئناف أو إلغاء الحكم لموظف ترك عمله من دون إنذار مسبق.

11. يجب أن يكون الموظف حاضرًا في سورية لاستئناف الحكم. لا يمكن استئناف حكم من الخارج، على سبيل المثال، من خلال وسيط أو قريب. ولا يجوز للمحامي الذي يمثل موظفًا في القطاع العام استئناف الحكم نيابة عنه، ما لم يكن موجودًا في سورية.

12. يمكن لموظف القطاع العام استئناف الحكم بسبب تركه وظيفته من دون إذن مسبق. ومع ذلك، بما أن الشخص قد أدين بالفعل، فسوف يتم اعتقاله من قبل السلطات عند عودته إلى سورية. أثناء الاحتجاز، يحق للشخص استئناف الحكم. سيتمكن أيضًا من التقدم بطلب للحصول على إخلاء سبيل

مؤقت من السجن أثناء معالجة قضية الاستئناف.

13. إذا كان ثمة تقييم يؤكد أن هناك دافعًا سياسيًا وراء ترك وظيفته؛ فإن القضية تحال إلى إحدى إدارات المخابرات السورية، ومن ثم لا يمكن إطلاق سراحه من الحجز.

السقوط بالتقادم

14. ينص القانون على أنه في حالة عدم توجيه أي اتهام إلى موظف في القطاع العام، خلال ثلاثة أعوام من تركه الوظيفة، فإن الحكومة تفقد تلقائيًا حقها في مقاضاة الفرد لترك وظيفته من دون إذن مسبق.

15. ينص القانون على أنه في حالة إدانة الموظف بترك منصبه من دون إذن مسبق، وحُكم عليه بالسجن، فإن فترة التقادم تكون ضعف مدة العقوبة الصادرة في القضية. هذا يعني أنه إذا كانت العقوبة هي السجن لمدة ثلاثة أعوام، فإن العقوبة ستسقط بعد ستة أعوام. وإذا حكم على الفرد بالسجن لمدة خمسة أعوام، فإن فترة التقادم هي عشرة أعوام.

16. إذا عاد موظف مدان في القطاع العام إلى سورية بعد انقضاء فترة التقادم، فسيتم اعتقاله وسجنه وتقديمه أمام قاضٍ، بالرغم من ذلك. يمكن للموظف بعد ذلك تقديم التماس إلى القاضي للإفراج عنه بسبب قانون تقادم العقوبة. ستكون هناك حاجة إلى محامٍ لتمثيل الموظف في مثل هذه الحالات. لم يسمع المصدر عن حالات لموظفين تركوا وظائفهم من دون إذن مسبق، حيث تم تطبيق «السقوط بالتقادم».

17. في كل الأحوال، فإن السقوط بالتقادم ليس له أي تأثير على أجهزة المخابرات التي ستواصل ملاحقة الموظف العام الذي يترك الوظيفة لأسباب سياسية.

قوائم المطلوبين

18. بحسب المصدر، هناك نوعان من قوائم المطلوبين في سورية: الأولى تدار من قبل أجهزة المخابرات، والمعروف باسم قائمة المطلوبين الأمنيين (النشرة الأمنية) والأخرى، خاصة بالمحاكم وتعرف بقائمة الشرطة (النشرة الشرطية).

19. يُدرج موظفو القطاع العام الذين تمت إدانتهم، والموظفون العموميون الذين وجهت إليهم اتهامات بترك وظائفهم من دون إذن مسبق، في النشرة الشرطية، ما لم يكن هناك تقييم يشير إلى أن هناك سببًا سياسيًا وراء ترك الوظيفة، ففي تلك الحال، يُدرَج اسم الموظف العام ضمن قائمة المطلوبين الأمنيين.

20. عندما يعود موظف في القطاع العام إلى سورية، يمكن أن يكون اسمه مدرجًا على قائمة الشرطة أو في كل من قائمة الشرطة وقائمة المطلوبين الأمنيين، اعتمادًا على كون الشخص متهمًا أيضًا بقضايا متعلقة بالأمن.

21. لا يمكن التحقق من اسم الشخص أهو مدرج في قائمة المطلوبين الأمنيين، أم لا، لأن محتوى هذه القائمة سري. من الممكن للمحامي السوري -بمساعدة مسؤولي إنفاذ القانون السوريين- الوصول إلى قائمة المطلوبين لدى الشرطة، لمعرفة ذلك.

أثر ترك وظيفة في القطاع العام أثناء سيطرة المعارضة على المنطقة أو في مناطق تسيطر عليها حاليًا كيانات المعارضة، على سبيل المثال السلطات الكردية شمال شرقي سورية

22. تعتمد العوامل التي يمكن أن تؤثر على عقوبة موظفي القطاع العام على الوظيفة المحددة التي كان يشغلها الفرد ومكان عمله في القطاع العام. هذه هي العوامل التي تؤثر في إمكانية اتهام موظف القطاع العام أو إدانته لترك وظيفته من دون إذن مسبق.

23. بحسب المحامي السوري، فإن الحكومة السورية لا تنفذ بشكل منهجي ذلك النوع من العقوبات على موظفي القطاع العام الذين تركوا مناصبهم من دون إذن مسبق في المناطق التي تسيطر عليها حاليًا أو سابقًا قوات المعارضة.

24. لتوضيح ذلك، ذكر المصدر حالة واحدة لموظف في القطاع العام، كان يعمل في شركة مملوكة للدولة في درعا، وعاد إلى وظيفته من دون أن تتم مقاضاته لترك وظيفته من دون إذن مسبق.

25. في حالات أخرى، في مناطق مختلفة من محافظة درعا، حوكم أفراد يعملون في شركات مملوكة للدولة بسبب تركهم مناصبهم من دون إذن مسبق، بحسب المحامي السوري.

26. بحسب تقدير المحامي السوري، يعود هذا إلى أن السلطات السورية تعد بعضًا من المناطق المحلية أنها كانت تعاني درجة أعلى من المعارضة للحكومة من تلك الموجودة في المناطق المحلية الأخرى في درعا.

27. لا علم للمحامي السوري بأي عقوبات إضافية على موظفي القطاع العام لتركهم مناصبهم دون سابق إنذار في المناطق الكردية بشمال شرق سورية منذ أن أخلت الحكومة السورية هذه المناطق في عام 2012.

عواقب ترك الموظف في القطاع العام على أفراد عائلته

28. لا يوجد في قانون الخدمة المدنية ما يجرّم أفراد أسر موظفي القطاع العام الذين تركوا وظائفهم من دون سابق إنذار.

29. وفقًا للمصدر، لا توجد عواقب على أفراد أسرة موظف في القطاع العام ترك وظيفته من دون إذن مسبق إلا إذا كانت الحكومة السورية تعتقد أن هناك قضايا مناهضة للحكومة أو مسائل أمنية في القضية.

جلسة وزارة الخارجية الدانماركية بتاريخ 12 آذار/ مارس 2021

ما عقوبة ترك وظيفة في القطاع العام من دون سابق إنذار وفق القانون السوري؟

1. في البداية، من المهم ملاحظة أنه لا يجوز للموظف العام ترك منصبه بشكل دائم، قبل قبول استقالته من قبل الهيئة الإدارية المختصة. وإضافة إلى ذلك، منذ اندلاع الحرب في سورية في آذار/ مارس 2011، هناك ضرورة للحصول على تصريح أمني للموظف العام حتى يتمكن من ترك الوظيفة العامة. مجرد إشعار بترك الخدمة العامة غير كاف.

2. وفقًا للمادة (364) م. من قانون العقوبات السوري، فإن عقوبة ترك الوظيفة العامة من دون إذن

مسبق هي السجن لمدة تراوح بين ثلاثة وخمسة أعوام، بالإضافة إلى غرامة لا تقل عن الراتب الشهري وتعويضات الموظف لمدة عام كامل (المادة 364/ أ). وعلاوة على ذلك، يعاقب أي شخص لا يلتزم بالوفاء بالتزاماته بالخدمة في الإدارة العامة للدولة، بسبب إرساله إلى الخارج في منحة دراسية أو تلقي منحة أو كان في إجازة أكاديمية، بالعقوبة المذكورة أعلاه، إضافة إلى الحجز على جميع أصوله المنقولة وغير المنقولة (المادة 364/ ب). علاوة على ذلك، يُحرم الموظفون العموميون الذين يتركون مناصبهم من دون إذن مسبق من جميع حقوقهم المالية لدى الدولة (مثل التقاعد وتعويض نهاية الخدمة وما إلى ذلك) (المادة 364/ ج)؛ ومع ذلك، إذا عاد الموظف العام إلى وظيفته العامة في غضون ثلاثة أشهر، من بدء الدعوى العامة ضده/ ضدها، يُعفى الموظف العام من العقوبة إذا كانت جريمة ترك منصبه من دون إذن مسبق قد ارتكبت لأول مرة (أي عدم التكرار) (المادة 364/ هـ).

هل تمت مقاضاة أي موظف عام لتركه وظيفته العامة من دون سابق إنذار خلال العام الماضي؟

3. نعم، هناك كثير من حالات ترك المنصب من دون إذن مسبق أمام محاكم الجنايات في سورية لعام 2020، ولكن ليس لدينا عدد دقيق للقضايا المحكوم بها، حيث لم تنشرها وزارة العدل لعام 2020. المعلومات المتعلقة بجريمة ترك المنصب من دون إذن مسبق هي موضوع حساس في سورية، من حيث صلتها بالدولة ووظيفة دوائرها المختلفة. على عكس الأردن ولبنان، لا يوجد قانون للوصول إلى المعلومات في سورية، يعطي الأفراد الحق في الوصول إلى المعلومات التي تحتفظ بها الهيئات العامة، أو الحق في الحصول على المعلومات.

4. نعلم من مصادر ثانوية أنه في عام 2018 بلغ عدد حالات ترك المنصب من دون سابق إنذار، المعلقة أمام محاكم الجنايات (محاكم البداية والاستئناف) في دمشق وريف دمشق فقط أكثر من (1,000) قضية. وفي العام نفسه، استلمت محاكم جنايات دمشق (40) حالة في المتوسط لترك المنصب من دون إذن مسبق في الشهر الواحد.

5. من ناحية أخرى، يقدر عدد قضايا ترك المنصب من دون إذن مسبق منذ بداية الحرب في عام 2011 حتى عام 2017 بنحو (138) ألف دعوى قضائية (تم الفصل في (50,000) قضية (حُكم في 38,000 منها لصالح الدولة وفي 12,000 لصالح الموظفين). وتجدر الإشارة إلى أن العدد المذكور أعلاه (138,000 دعوى) يشمل قضايا المحاكم من ترك العمل قيد النظر أمام محاكم العمل الابتدائية في سورية التي تتولى النظر في مثل هذه القضايا في القطاع الخاص، ولكن التي لا تشكل جريمة (أي في القطاع الخاص) مقابل ترك الوظيفة العامة من دون سابق إنذار، وهي جنحة حسب المادة (364) مكرر من قانون العقوبات السوري.

6. إن نطاق ما يشكل جنحة ترك الوظيفة العامة من دون إذن مسبق واسعٌ، وفقًا للمادة (135) من اللائحة الأساسية للموظفين العموميين في سورية بموجب القانون رقم (50) لعام 2004 بصيغته المعدلة التي تشمل ترك الوظيفة العامة لأكثر من (30) يومًا متقطعة خلال عام واحد من الخدمة وحالة الموظف العمومي الذي لا يستأنف عمله في غضون (15) يومًا بعد انتهاء الإجازة المرخصة له أو الخدمة العامة.

إذا كان الأمر كذلك، هل يعيشون داخل سورية أو خارجها؟ هل هناك فرق في العقاب إذا كان شخص يعيش خارج سورية؟

7. لا توجد إحصاءات متاحة عن الموظفين العموميين الذين تركوا وظائفهم من دون إذن مسبق ولا يزالون يعيشون في سورية وأولئك الذين غادروا سورية. على أي حال، فإن العقوبة واحدة في كلتا الحالتين، وتقرر حسب المادة (364) مكرر من قانون العقوبات السوري المشار إليها أعلاه.

ما هو عدد الذين تمت محاكمتهم؟

8. لم تصدر وزارة العدل أي إحصاء عن عدد الموظفين العامين السوريين الذين تركوا وظائفهم من دون إذن مسبق وتمت مقاضاتهم أمام المحاكم في عام 2020. وإذا كانت هذه الإحصاءات موجودة، فإنها لم تصدر بعد في عام 2020.

ما هي أنواع العقوبات بحق الذين غادروا من دون إذن مسبق، على سبيل المثال الفصل من الوظيفة، الغرامة أو عقوبة السجن؟

9. يعفى المدعى عليه من الأحكام القضائية الصادرة غيابيًا، التي فرضت عقوبة السجن مع الغرامات على الموظف العام المدان وفقاً للمادة (364) م. من قانون العقوبات السوري. وفي بعض الحالات التي مثل فيها المدعى عليه (الموظف العام) أمام المحكمة، وكان لديه أسباب وجيهة لترك منصبه من دون إذن مسبق، وقبلتها المحكمة،

10. بمجرد أن تحكم المحكمة على الموظف العمومي بتركه منصبه من دون إذن مسبق، يتم فصله من الخدمة العامة. في حين أن الموظفين العموميين الذين أعفتهم المحكمة، يجوز لهم أن يلتمسوا من الإدارة إعادتهم إلى عملهم، ولكن لا يوجد التزام قانوني على الإدارة للقيام بذلك.

ما هي العوامل التي يمكن أن تؤثر في العقوبة التي تلقاها موظف القطاع العام الذي ترك وظيفته من دون إذن مسبق؟ على سبيل المثال:

هل تعتمد العقوبة على نوع الوظيفة التي تركها الشخص أو القطاع الذي يعمل فيه الشخص؟ على سبيل المثال، هل يُعاقب مدرّس المدرسة بنفس العقوبة التي يُعاقب بها الموظف في الوزارة؟ أو هل يتلقى موظف رفيع المستوى في قطاع الصحة نفس العقوبة مثل الموظف منخفض المستوى (على سبيل المثال عامل نظافة) داخل القطاع التعليمي؟

11. لا، من حيث المبدأ، لا تعتمد العقوبة على نوع الوظيفة التي تركها الشخص أو الشخص الذي يعمل فيه. ومع ذلك، يجوز للقاضي، بناءً على تقديره وبناءً على ظروف القضية، أن يقرر تطبيق الحد الأدنى للعقوبة (أي السجن لمدة 3 أعوام) أو الحد الأعلى لها (أي السجن لمدة 5 أعوام). علاوة على ذلك، تنص المادة (364) م. الفقرة (د) بوضوح، على أنه لا الظروف المخففة ولا الأحكام المتعلقة بوقف تنفيذ العقوبات المنصوص عليها في قانون العقوبات تنطبق على جريمة ترك المنصب من دون إذن مسبق. ومع ذلك، فإن القاضي يحقق في وجود أسباب مشروعة أجبرت المدعى عليه على ترك الخدمة العامة من دون

إذن مسبق، مثل المرض أو الإعاقة أو اعتقال المدعى عليه أو السجن من قبل الجماعات المسلحة غير الحكومية في مناطق خارج سيطرة الدولة. من المناسب الإشارة إلى أنه في بعض الحالات الحساسة التي تشمل ترك موظفين من مرتبة عالية أو يعملون في «مواقع حساسة» لوظائفهم من دون إذن مسبق، قد يصبح الوضع أكثر تعقيدًا وتسيّس القضية، خاصة بعد اندلاع الحرب في سورية عام 2011، فإضافة إلى الموافقة المطلوبة لاستقالة الموظف من قبل الدائرة التي ينتمي إليها الموظف العام، إن التصريح الأمني هو أيضًا مطلوب قبل ترك الوظيفة، وهو ما يترك الباب مفتوحًا على تدخلات «غير رسمية» من جهاز المخابرات في القضية المعروضة على القاضي.

هل سيكون ثمة أثر للعقوبة إذا كان مكان عمل الشخص يقع في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة حاليًا، مثل المناطق الخاضعة للسيطرة الكردية في شمال شرق سورية أم محافظة إدلب؟

12. ينطبق القانون السوري على جميع الأراضي السورية، ومنها بالطبع إدلب والمناطق الخاضعة للسيطرة الكردية. ومع ذلك، فإن إنفاذ العقوبة على موظف حكومي ترك منصبه من دون إذن مسبق، ويقيم في مناطق خارج سيطرة الدولة، قد يكون مستحيلًا، حتى لو حكمت عليه محكمة سورية. من المهم الإشارة إلى أنه بالنسبة للموظفين العموميين من المناطق الخاضعة للسيطرة الكردية أو إدلب، إذا تمكنوا من إثبات أنهم أجبروا على مغادرة وظائفهم من دون إذن مسبق، كما حدث أخيرًا في محافظة الحسكة، حيث أجبرت قوات سوريا الديمقراطية الكردية بعض موظفي المؤسسة العامة لإكثار البذار على ترك وظائفهم، سيتم إعفاء هؤلاء الموظفين من العقوبة، لأنهم لم يتركوا مناصبهم باختيارهم، لكن إثبات الإكراه لترك مناصبهم من دون إذن مسبق يكون أكثر صعوبة للموظفين العموميين الذين غادروا سورية.

هل سيكون هناك أي تأثير على العقوبة إذا ترك الشخص منصبه أثناء سيطرة المعارضة على المنطقة، على سبيل المثال، كمعلم أو اختصاصي رعاية صحية أو موظف مدني ترك منصبه في الغوطة الشرقية أم درعا أم القنيطرة، قبل أن تستعيد الحكومة سيطرتها عليها؟

13. كما ذكر أعلاه، للقاضي سلطة تقديرية لتقييم الظروف العامة للقضية المطروحة وتقرير العقوبة المناسبة على النحو الذي يقرره اجتهاد محكمة النقض (المحكمة العليا في سورية). يجوز للقاضي أن يقرر عدم مسؤولية المدعى عليه عن ارتكاب جريمة ترك المنصب من دون إذن مسبق، في حالة إجبار الموظف العام المعني على الهروب من منطقته لإنقاذ حياته أو إجباره على ترك وظيفته من قبل أي من الفصائل/ الميليشيات المقاتلة أو سيطرة المعارضة على المنطقة أو أي سيناريوهات أخرى مماثلة. يجب على الموظف العام إثبات أنه أُكره على ترك وظيفته العامة من دون إذن مسبق لإعفائه من العقوبة. يتم ذلك عادة من خلال محضر للشرطة يثبت أن الميليشيات على سبيل المثال قامت بإخلاء المنطقة، أو تعرضت المنطقة لقتال عنيف أو أي عذر مقنع مماثل. بالنسبة للموظفين العموميين الذين غادروا سورية، سيكون أكثر صعوبة عليهم إثبات أنهم مضطرون إلى ترك الوظيفة العامة، لأن المحكمة تطلب عادةً بيانًا من دائرة الهجرة لإثبات أن منطقة الموظف العام المعني كانت في حالة حصار، ولم يسافروا خارج سورية.

هل أصدرت الحكومة السورية أي عفو عام 2019 أو 2020 بخصوص موظفي القطاع العام لتركهم وظائفهم؟

14. نعم. في عام 2019، صدر عفو بموجب المرسوم التشريعي رقم (20) لعام 2019 تضمن جنحة ترك الوظيفة من دون إذن مسبق بموجب المادة (364) م. من قانون العقوبات السوري إذا ارتكِبت الجنحة قبل 14 أيلول/ سبتمبر 2019 (المادة 10). وأعفى مرسوم العفو لعام 2019 الموظف العام من العقوبة الجسدية (أي السجن) ولكن ظل دفع الغرامات مستحقًا للدولة، لكونها ذكرِت في الحكم.

15. في عام 2020، صدر عفو آخر بموجب المرسوم التشريعي رقم (6) لعام 2020، تضمن جنحة ترك الوظيفة من دون إذن مسبق بموجب المادة (364) م. من قانون العقوبات السوري، إذا ارتكِبت الجنحة قبل 14 أيلول/ سبتمبر 2019 (المادة 10/ ج). وأعفى مرسوم العفو لعام 2019 الموظف العام من العقوبة الجسدية (أي السجن) ولكن ليس من دفع الغرامات التي تظل مستحقة للدولة لأنها ذكرِت في الحكم.

هل نُفذت مراسيم العفو هذه عمليًا؟

16. نعم. نفذِت مراسيم العفو في سورية عند صدورها. بالنسبة إلى الموظفين العموميين الذين حكم عليهم غيابيًا (أي أثناء وجودهم في الخارج) من قبل محكمة الجزاء الابتدائية بالسجن والغرامة، بسبب تركه منصبه من دون إذن مسبق، ويسمح لهم بتقديم التماس عن طريق محاميهم في سورية، وعلى المدعي العام أن يلتمس منه إدراج الجريمة المزعومة بموجب قانون العفو الصادر والتنازل عن العقوبة التي قررتها المحكمة ضدهم. بالإضافة إلى ذلك، بالنسبة إلى الموظفين العموميين المدانين الموجودين في الخارج، ولا يمكنهم تعيين محام في سورية، وجريمتهم مشمولة بقانون العفو، يجوز لأحد أقاربهم أن يطلب من المحكمة الشرعية الحصول على إذن بتعيين محام لهم في سورية بسبب غيابهم، ويجوز للمدعي العام أن يطلب من النائب العام نيابة عنهم إلغاء الحكم الصادر بحقهم، لأن القانون عفا عن الجريمة المزعومة، رهنًا باستيفاء جميع الشروط القانونية الأخرى الواجبة التطبيق.

17. من المهم الإشارة إلى أنه بالنسبة إلى قضايا ترك الوظيفة من دون إذن مسبق، التي كانت معروضة على المحكمة الجنائية عندما صدر قانون العفو رقم (6) لعام 2020، يقرر القاضي إسقاط دعوى الحقوق العامة المرفوعة ضد الموظف العام وفقًا للمادة (436) من قانون أصول المحاكمات الجنائية السوري. وفي ما يتعلق بالأحكام الجنائية التي صدرت بالفعل ضد الموظفين العموميين، فإنه قبل إصدار قانون العفو لعام 2020، يجب تقديم التماس خاص إلى النائب العام لوقف ملاحقة الموظف العمومي على جريمة ترك وظيفته من دون إذن مسبق وإعفائه من العقوبة بموجب قانون العفو.

هل المعلومات الواردة في ردّ وزارة الخارجية بتاريخ 1 تشرين الثاني/ نوفمبر 2019 (انظر المرفق) لا تزال سارية؟ تهتم دائرة الهجرة الدانماركية بصورة خاصة بمعرفة المعلومات المطلوبة أدناه بموجب المواد (6 و7 8 و9) أهي سارية أم ملغاة؟

18. نعم، إنها صحيحة إلى حد ما، ولكنها غير كاملة. لا تزال أنظمة خدمة استدعاء المحكمة المنصوص عليها في رد وزارة الخارجية سارية من قبل المحاكم في سورية، ومع ذلك، فإن السلطات المسؤولة عن إصدار

طلبات الاستدعاء مذكورة بشكل عام في رد وزارة الخارجية. ترد القواعد المتعلقة بالإخطار باستدعاء أي شخص للمثول أمام المحكمة بالتفصيل في قانون أصول المحاكمات الجنائية السوري الجديد رقم (1) لعام 2016.[64]

19. في ما يتعلق بجريمة ترك العمل من دون إنذار، وهي جنحة طبقًا للمادة (364) م، من قانون العقوبات السوري، فإن محكمة الجزاء الابتدائية هي الجهة المختصة بإصدار الاستدعاء وإخطار الموظف العام المختص.

ما هي الجهة التي تصدر وترسل طلبات الاستدعاء بخصوص موظفي القطاع العام الذين تركوا وظائفهم من دون سابق إنذار؟

20. عندما يرتكب الموظف العمومي جريمة ترك العمل من دون سابق إنذار، ترسل إدارته الملفّ إلى إدارة قضايا الدولة، لمباشرة الإجراءات القانونية ضد الموظف العام المعني، وفقًا للمادة (364) م، من قانون العقوبات السوري، أمام محكمة الجزاء الابتدائية المختصة، وهي المحكمة التي لها اختصاص محلي في مكان عمله.

كيف يتم تسليم طلب الاستدعاء إلى الشخص المستدعى؟

21. وفقًا للمادة (22) من قانون أصول المحاكمات الجنائية، ينبغي تسليم الاستدعاء القضائي إلى المستدعى شخصيًا أينما كان، ما لم ينص القانون على خلاف ذلك. عادة ما يتم ذلك من قبل المحضِر أو الشرطة القضائية أو الشرطة العسكرية، عندما يكون المستدعى عضوًا في الجيش (المادة 19 من أصول المحاكمات).

22. يوجه الاستدعاء القضائي إلى الموظف العام المعني على عنوانه، أي مكان إقامته على النحو المنصوص عليه من قبل الإدارة العامة التي كان يعمل فيها قبل ترك وظيفته. يأخذ المحضِر الاستدعاء إلى العنوان المحدد في الاستدعاء القضائي، وحين لا يجد الشخصَ المستدعى فيه، يمكنه تسليم الاستدعاء إلى الوكيل أو ممثل المستدعى أو موظفه[65]، أو إلى أي من الأشخاص التالية أسماؤهم، إذا كانوا يقيمون معه في نفس المكان: والديه (وأجداده)، وأبنائه، وإخوته الذين يبدو أنهم تجاوزوا (18) عامًا (السن القانوني في سورية)، بشرط ألا يكون لأي منهم أي تضارب في المصالح مع المستدعى (المادة 23 من قانون أصول المحاكمات). لا يجوز تسليم الاستدعاء إلى أي أشخاص آخرين غير مذكورين أعلاه، مثل أفراد الأسرة الآخرين المباشرين أو غير المباشرين[66] للمستدعى، حتى لو كانوا يقيمون معه في المكان نفسه. على سبيل المثال، يعد تسليم

(64) - قانون أصول المحاكمات هو قانون الإجراءات المدنية في سورية، والقواعد المتعلقة بالإخطار باستدعاء المحكمة المنصوص عليها فيه (المواد 39-18) تنطبق أيضًا على الإخطار بالاستدعاء في الإجراءات الجنائية وفقًا للمادة 174 من قانون الإجراءات الجنائية السوري.

(65) - ورد خطأ في رد وزارة الخارجية. لا يجوز تسليم الاستدعاء لصاحب عمل الموظف العام الذي ترك العمل من دون سابق إنذار بسبب تضارب واضح في المصالح بين الطرفين. علاوة على ذلك، لا يجوز تبليغ الاستدعاء القضائي في جريمة ترك المنصب من دون سابق إنذار للمكلف إلى دائرته أو إلى مكان عمله، أي الوظيفة العامة التي تركها من دون سابق إنذار.

(66) - ورد خطأ في رد وزارة الخارجية.

خطاب الاستدعاء لأي من أصهار المستدعى أو أي من أبناء عمومته (لأب أو لأم) باطلًا، حتى لو كانوا يقيمون معه في مكان واحد.

23. إذا لم يجد المحضِر الشخص المطلوب استدعاؤه في العنوان المحدد ولا أيًا من الأشخاص المحددين في المادة (23) من قانون أصول المحاكمات الذين قد يستلمون الاستدعاء بشكل قانوني نيابة عنه، أو إذا رفضوا استلامه؛ وجب على المحضر تسليم الاستدعاء إلى رئيس البلدية المختص/ المختار لمحل الإقامة (عنوان المستدعي) وإلصاق الإخطار على باب مكان الإقامة المستدعى بحضور رئيس البلدية/ المختار أو اثنين من الجيران أو الشرطة (المادة 24 / أ). علاوة على ذلك، يجب على المحضِر تدوين جميع التفاصيل المذكورة أعلاه على جزء من الاستدعاء القضائي الذي سيتم إعادته إلى المحكمة، بعد أن يتم أيضًا توقيعه وختمه من قبل رئيس البلدية المختص للمنطقة/ المختار (مكان إقامة المدعو) أو شاهدين للتصديق على الطريقة المستخدمة بتأدية الاستدعاء القضائي.

24. في ما يتعلق بتثبيت الاستدعاء على لوحة إعلانات المحكمة، يتم اللجوء إليه في ظروف استثنائية: عندما يكون الشخص المطلوب استدعاؤه ملزمًا قانونًا بتعيين محل إقامة مختار له، ويفشل في القيام بذلك، أو عندما يكون العنوان المحدد غير مكتمل أو غير صحيح (المادة 25 من أصول المحاكمات الجزائية). على سبيل المثال، المدعي ملزم قانونًا بتعيين عنوان مختار له في منطقة المحكمة التي قدم فيها الشكوى. ومع ذلك، ليس من الممكن مباشرة (من المرة الأولى) تقديم الاستدعاء القضائي للمدعى عليه (الموظف العام الذي ترك المنصب دون سابق إنذار) من خلال إلصاقه بلوحة إعلانات المحكمة، وفقًا للمادة (25) من أصول المحاكمات الجزائية. فقط بعد محاولة تبليغ الاستدعاء القضائي إلى عنوان (مكان الإقامة) الموظف العام الذي ترك وظيفته من دون إذن مسبق، وثبت من قبل المحضر أن العنوان المحدد غير معروف (خطأ أو غير صحيح) أو أن الموظف العام قد غادر إلى منطقة غير معروفة، فمن الممكن لصق الاستدعاء في لوحة إعلانات المحكمة شريطة أن يُنشر الاستدعاء أيضًا في إحدى الصحف اليومية، ويتم إعداد محاضر من قبل مساعد المحكمة لهذا الغرض (المادة 27 / أ من أصول المحاكمات الجزائية). من ناحية أخرى، إذا تلقى الموظف العام الاستدعاء لأول مرة، وأصبح عنوانه بعد ذلك غير معروف، فمن الممكن في هذه الحالة أن يرسل الاستدعاء القضائي له إلى المكان الذي تلقى فيه الاستدعاء الأول (إما شخصيًا وإما بوساطة أي شخص مسموح له قانونًا بتلقي الاستدعاء نيابة عنه، كما هو موضح في المادة 23 من أصول المحاكمات). تعد الخدمة المناسبة للاستدعاء القضائي للمتهم أمرًا مهمًا للغاية، وقد تؤدي، إذا تم بشكل غير صحيح، إلى نقض القرار القضائي أو إبقاء فترة الاستئناف مفتوحة.

25. تسليم أمر الاستدعاء القضائي ممكن أيضًا عن طريق البريد المضمون مع إشعار الاستلام في الحالات التالية المنصوص عليها في المادة (28) من أصول المحاكمات الجزائية:

- إذا كان المطلوب دعوته مقيمًا في دولة أجنبية، وكان محل إقامته فيها معروفًا.
- إذا كان المطلوب استدعاؤه مقيمًا في سورية، وقرر القاضي استدعائه بالبريد. في مثل هذه الحالة، يسلّم ساعي البريد الاستدعاء إلى المستدعي، وليس محضر المحكمة.
- في سائر الأحوال التي ينص عليها القانون.

26. تجدر الإشارة إلى أنه وفقًا للمادة (34) من أصول المحاكمات الجزائية الجديد، إذا أصبح تسليم

أمر الاستدعاء على النحو المبين في المادة (22) من أصول المحاكمات الجزائية (أي إلى مكان إقامة الشخص المطلوب استدعاؤه) مستحيلًا، بسبب الظروف الاستثنائية في سورية (على سبيل المثال المنطقة خارج سيطرة الدولة أو هناك قتال عنيف فيها)، يجوز للقاضي أن يأمر بنشر الاستدعاء في إحدى الصحف اليومية للعاصمة دمشق أو أي محافظة أخرى. إضافة إلى إلصاق الاستدعاء على لوحة إعلانات المحكمة. وعلاوة على ذلك، قد يتم إرسال رسالة تأكيد إلكترونية إلى المستدعى.

هل هناك نموذج موحد يستخدم لطلبات الاستدعاء؟

27. نعم، هناك نموذج خاص لاستدعاء المحكمة، أعدّته وطبعته وزارة العدل في سورية معتمدًا على المادة (21) من أصول المحاكمات الجزائية. لا يزال الجدول القياسي المخصص لاستدعاءات المحكمة المقدم من وزارة الخارجية قيد الاستخدام من قبل المحاكم في سورية.

ما هي المعلومات التي تحتويها الطلب؟

28. تحدد المادة (21) من قانون أصول المحاكمات المعلومات المطلوبة في طلب الاستدعاء على النحو التالي:

أ) التاريخ الكامل الذي تم فيه تسليم الاستدعاء (اليوم والشهر والعام والوقت)؛

ب) الاسم الكامل للمدعي ومهنته وعنوانه.

ج- اسم المحكمة التي أمرت بإيصال الاستدعاء ومكانه.

د) الاسم الكامل للمدعى عليه، ومهنته، ومحل إقامته إذا كان غير معروف، يجوز استخدام أحدث عنوان معروف له.

هـ) بيان بقائمة المستندات الداعمة المرفقة بالاستدعاء (إن وجد).

و) مساحة فارغة يملأها المحضر، باسم الشخص الذي تسلم الاستدعاء القضائي، أو صفته، أو توقيعه/ توقيعها، أو بيان من المحضر يشهد أن الشخص المعني قد رفض استلام الاستدعاء، وأسباب ذلك.

ز) يقوم المحضر بتوقيع جزأي الاستدعاء (الجزء الذي تم تسليمه والأجزاء المراد إرجاعها إلى المحكمة).

ح) بالإضافة إلى ذلك، يحتوي الاستدعاء على رقم ملف القضية، والمادة ذات الصلة من قانون العقوبات التي يتم اتخاذ الإجراءات بناءً عليها، وأحيانًا يحتوي على وصف قصير للجريمة المزعومة والتاريخ الكامل ووقت الجلسة لتمكين المستدعى من التعرف على القضية، وتحديد مكانها مع المحكمة والحضور.

ط) يحتوي الاستدعاء أيضًا على تحذير للمدعى إليه، أنه إذا لم يحضر جلسة المحكمة في التاريخ المحدد في الاستدعاء القضائي، فسيتم اتخاذ الإجراءات القانونية ضده.

ي) يوقع على الاستدعاء مساعد المحكمة والقاضي ويختم من قبل المحكمة.

هل من الممكن استئناف الأحكام من الذين تركوا وظيفتهم من دون إذن مسبق؟

29. نعم. إن قرار محكمة الجزاء الابتدائية التي تحكم بحبس الموظف العام الذي ترك وظيفته من دون إذن مسبق، مفتوح للاعتراض والاستئناف أمام محكمة الاستئناف ومحكمة النقض على النحو التالي:

الاعتراض:

30. إذا صدر القرار غيابيًا ضد الموظف العمومي (أي إذا كان الموظف العام في الخارج، ولم يتلق استدعاءً شخصيًا ولم يحضر أي جلسة من جلسات المحكمة)، يحق للموظف المحكوم عليه تقديم اعتراض على قرار المحكمة الجنائية في غضون خمسة أيام من تاريخ إعلان قرار محكمة الجنايات، بعد تاريخ تبلّغه الحكم شخصيًا بالتوافق مع المادة (205) من قانون أصول المحاكمات. يبقى الموعد النهائي لتقديم الاعتراض على قرار المحكمة مفتوحًا، ما لم يُبلَغ الموظف شخصيًا بقرار المحكمة أو لم يثبت الادعاء العام بالتأكيد أن الموظف العام قد علم بقرار المحاكم وحتى انقضاء مدة التقادم على عقوبة المادة 364 م. من القانون الجزائي (المادة 2/206 من قانون أصول المحاكمات). عادة ما يتم تقديم الاعتراض إلى المحكمة الجنائية التي حكمت على الموظف العام. وساعة قبول الاعتراض من قبل المحكمة، لأنه استوفى جميع المتطلبات القانونية (أي الاعتراض المقدم من قبل الموظف العام المدان شخصيًا [67]، وفي الوقت المناسب)، يتم إسقاط الحكم ضد الموظف العام وإعادة النظر في القضية من قبل محكمة الجنايات من جديد.

الاستئناف أمام محكمة الاستئناف [68]

31. إذا رفض القاضي الاعتراض لأي سبب قانوني، يجوز استئناف قرار محكمة الجزاء الابتدائية التي حكمت على الموظف العام بتهمة ترك وظيفته دون إذن مسبق أمام محكمة الاستئناف الجنائية في غضون عشرة أيام، بعد تاريخ صدور قرار محكمة الجزاء الابتدائية، إذا كان الموظف العام يحضر الجلسة عند صدور الحكم أو إذا لم يكن حاضرًا، فيجب تقديم الاستئناف في غضون عشرة أيام بعد تبليغ المحكمة الجزائية لقرار الحكم للموظف، حسب المادة (1/251) من أصول المحاكمات. يرفَع الاستئناف إلى محكمة الاستئناف المختصة بالنظر في استئناف محكمة الجزاء الابتدائية التي أصدرت الحكم ضد الموظف العام.

الطعن أمام محكمة النقض:

32. يمكن الطعن في القرار الصادر عن محكمة الاستئناف ضد الموظف العام في غضون (30) يومًا من تاريخ صدور قرار محكمة الاستئناف، إذا كان الموظف العام يحضر الجلسة عند صدور الحكم، أو في غضون 30 يومًا أيام بعد تبليغ المحكمة الاستئناف لقرار الحكم للموظف حسب المادة (343) من أصول المحاكمات. يتم تقديم الاستئناف إلى غرفة الجنايات في محكمة النقض، ويقتصر على الأسس القانونية المنصوص عليها في المادة (342) من قانون أصول المحاكمات الجنائية، مثل أن يكون قرار محكمة الاستئناف الجزائي قد انتهك القانون، أو فسره خطأ، أو أن القرار غير صالح لأي سبب آخر، مثل عدم قانونية إجراءات

(67) - هذا مطلوب حسب قانون أصول المحاكمات الجزائية، لا يمكن لمحامي المدان أن يفعل ذلك لوحده..

(68) - الاستئناف أمام محكمة الاستئناف الجزائية والنقض مفتوح أيضًا أمام المتهم (الموظف العام) الذي حضر محاكمة الجزاء الابتدائية والشخص الذي تسلم استدعاء المحكمة ولم يحضر المحاكمة.

المحاكمة، أو أي سبب آخر، أو إذا لم يكن قرار محكمة الاستئناف الجنائية معللًا بما فيه الكفاية، أو كان غامضًا (المادة 342 من قانون أصول المحاكمات).

هل يمكن للسلطات السورية أن تتنازل عن الأحكام القضائية أو الملاحقات القضائية بحق موظفي القطاع العام الذين تركوا مناصبهم من دون سابق إنذار؟

33. الطريقة الوحيدة للتنازل عن حكم المحكمة الصادر ضد الموظف العام الذي ترك الوظيفة العامة من دون إذن مسبق، هي بالعفو الذي يبطل المخالفة ويلغي العقوبة التي فرضتها المحكمة على النحو المبين أعلاه. من ناحية أخرى، إذا صدر حكم المحكمة غيابيًا ضد الموظف العام، فيجوز له الاعتراض أو الطعن على القرار الصادر ضده، وتقديم دوافعه/ أعذاره إلى المحكمة لترك منصبه من دون إذن مسبق (مثل المرض، الإعاقة، الاعتقال وما إلى ذلك)، فإذا وجدت المحكمة أنها جديرة، تنازلت عن العقوبة وأعلنت عدم ارتكاب الموظف العام أي جريمة [69]، وفقًا لما تقرره فقه هيئة محكمة النقض.

34. من الطرق الأخرى التي يمكن للسلطات أن تتنازل فيها عن الانتهاك من جانب الموظف العام قبل مقاضاة الموظف العام أمام المحاكم الجنائية:

- إذا عاد الموظف العام إلى وظيفته العامة أو وضع نفسه تحت تصرف الدولة، خلال ثلاثة أشهر من تاريخ بدء الإجراءات الجنائية ضده (المادة 364 م. من قانون العقوبات).
- إذا أصدرت الإدارة/ المديرية العامة قرارًا بقبول استقالة الموظف العام خلال ثلاثة أشهر من بدء الإجراءات الجنائية ضد الموظف العام لتركه منصبه من دون إذن مسبق.
- يجوز بقرار من رئيس مجلس الوزراء، بناءً على توصية الوزير المختص، إعادة الموظف العام المستقيل أو الموظف العام الذي ترك منصبه من دون إذن مسبق إلى وظيفة موافقة لعمله، بالراتب نفسه (المادة 139 من القانون رقم 50 لعام 2004).

إذا كان الأمر كذلك، فكم مرة تتنازل المحاكم السورية عن مثل هذه الملاحقات القضائية أو أحكام المحاكم عمليًا؟

35. تصدر قوانين العفو في سورية كل عام تقريبًا، ومعظمها يعفي مرتكبي جريمة ترك الوظيفة العامة من دون إذن مسبق من العقوبة المنصوص عليها في المادة (364) م، قانون العقوبات، ما لم تستثنَ صراحةً من قانون العفو. خلال الحرب ترك كثير من الموظفين وظائفهم، على الرغم من عدم حصولهم على الموافقة وغادروا البلاد. واجهت سورية هجرة الأدمغة خلال الحرب، حيث ترك كثير من الأطباء المؤهلين وأساتذة الجامعات العاملين في القطاع العام في سورية وظائفهم العامة من دون إذن وهاجروا. من النادر جدًا أن تمنح السلطات الإذن بمغادرة المنصب عند تقديم طلب من الموظف العام. يُخشى الآن أن يزداد عدد الموظفين الذين يتركون مناصبهم من دون إذن مسبق، بسبب الانهيار الاقتصادي في سورية والانخفاض الحاد في قيمة الليرة السورية، حيث انخفض الراتب الشهري للموظفين في سورية بشكل يبعث على السخرية بمستوى غير مسبوق.

(69) - انظر السؤال 10، الاعتراض.

هل هناك فترة تقادم لمحاكمة موظفي القطاع العام لتركهم وظائفهم من دون سابق إنذار؟ على سبيل المثال، 3 أو 5 أعوام بعد تركهم وظائفهم؟

36. نعم، ونفرق بين حالتين، الحالة التي لم تبدأ فيها الدعوى الجنائية ضد الموظف لترك منصبه من دون إذن مسبق، والحالة التي صدر فيها حكم جنائي نهائي ضده ولم يتم تنفيذ العقوبة.

37. مدة التقادم على جنحة ترك الوظيفة من دون إذن مسبق هي ثلاثة أعوام من تاريخ ترك المنصب من دون إذن مسبق. إذا لم يتم الشروع في إجراءات جنائية ضد الموظف العام خلال 3 أعوام من تاريخ ارتكاب الجريمة، تُمنع دعوى الحق العام ضد الموظف العام المعني.

38. قضت محكمة النقض السورية في حكمها رقم (1) لعام 1972 في القضية رقم (20)، حول الدعوى الجنائية للحقوق العامة التي بدأت بتاريخ 16 تشرين الأول/ أكتوبر 1978 ضد الموظف العام الذي توقف عن العمل بتاريخ 24 تموز/ يوليو 1973، وعدّته الإدارة العامة مستقيلًا بتاريخ 13 حزيران/ يونيو 1978، بإلغاء الحكم بسبب انقضاء جريمة ترك المنصب من دون إذن مسبق بالتقادم، وفقاً للمادة (438) من قانون أصول المحاكمات السوري.

39. من ناحية أخرى، إذا حُكِم على الموظف العام بقرار نهائي لم يتم تنفيذه، لأن الموظف العام في الخارج أو لأي سبب آخر، فإن فترة التقادم على جنحة ترك المنصب من دون إذن مسبق هي ضعف مدة العقوبة التي تقررها محكمة الجنايات، بشرط ألا تزيد على عشرة أعوام وألا تقلّ عن خمسة (المادة 1/163 من قانون العقوبات السوري). بعد انقضاء فترة التقادم، تتوقف العقوبة المفروضة على الموظف العام الذي ترك منصبه من دون إذن مسبق.

40. إذا صدر حكم قضائي غيابي ضد الموظف، يبدأ سريان فترة التقادم عند نفاذ العقوبة من تاريخ إبلاغ القرار إلى الموظف العام شخصيًا أو إلى مكان إقامته [70]. إذا حضر الموظف العام المحاكمة، يبدأ سريان فترة التقادم على العقوبة من التاريخ الذي أصبح فيه القرار الجنائي نهائيًا (المادة 3/163).

هل يُدرج موظفو القطاع العام على قوائم المطلوبين؟

41. نعم، إذا صدر الحكم ضدهم من محكمة الجزاء الابتدائية وأصبح نهائيًا، إما لأنه صدر غيابيًا ولم يتم استئنافه أو إذا تم استئنافه، ولكن صدّقته محكمة الاستئناف ومحكمة النقض. يتم تسجيل أسماء المحكوم عليهم لدى الشرطة الجنائية (النشرة الشرطية) ويتم إبلاغ الأسماء كذلك إلى دائرة الهجرة والجوازات لإلقاء القبض عليهم فور عودتهم إلى سورية عبر أي نقطة حدودية رسمية.

هل يستطيع الموظفون التقدم بطلب "تسوية الوضع" مع الحكومة السورية، لتركهم وظيفة في القطاع العام/ موظف مدني من دون إذن مسبق؟

42. لا، ليس ممكنًا، وتحديدًا عندما يحاكَم الموظف العام أمام محكمة الجنايات أو تتم إدانته. ومع

(70) - يرجى الاطلاع على الفقرتين 6 و7 أعلاه. يتم إرسال القرارات الجنائية إلى المدان بنفس طريقة إرسال طلبات الاستدعاء (أي إلى مكان إقامة المحكوم عليه).

ذلك، وفقًا للمادة (139) من النظام الأساسي لموظفي الخدمة العامة الصادر بالقانون رقم (50) لعام 2004 وتعديلاته، يجوز لرئيس مجلس الوزراء، بناءً على توصية الوزير المختص، إعادة الموظف العام المستقيل إلى وظيفته. قبل قبول استقالته ودفع الراتب نفسه له قبل ترك منصبه. علاوة على ذلك، في آذار/ مارس 2019، سمح مجلس الوزراء السوري بإعادة الموظفين العموميين من المناطق المحاصرة، الذين لم تحكم عليهم محاكم الجنايات لارتكابهم جريمة المادة (364) م، من قانون العقوبات، شرط أن الاستقالة أو ترك المنصب دون إذن مسبق حدث قبل أقل من خمسة أعوام. تم السماح للموظفين العموميين من المناطق المحاصرة بإثبات فترة الحصار لمنطقتهم بتقرير شرطة، ويتم خصم فترة الحصار من الخمسة أعوام المحددة في قرار مجلس الوزراء (أي لا تحسَب).

هل يتم تزوير أحكام المحاكم السورية لترك منصب دون إذن مسبق بين السوريين في سورية أو خارجها؟

43. ليس كثيرًا. لقد حدث تزوير الوثائق الرسمية أثناء الحرب ولا يزال يحدث، ولكن ذلك أكثر في ما يتعلق بالتوكيلات والوثائق الرسمية الأخرى المتعلقة بالتحويل/ البيع الاحتيالي للممتلكات (أي من دون موافقة المالك الغائب). في ما يتعلق بتزوير أحكام المحاكم المتعلقة بجرم ترك الوظيفة، فهو أقل مما يتم الإبلاغ عنه داخل سورية، ولكن بالنسبة إلى السوريين الموجودين خارج سورية، فإن هذا يحدث لأنه يسمح للمواطنين السوريين بطلب اللجوء أو ما شابه في البلد المضيف لإثبات الملاحقة القضائية المحتملة في حالة العودة إلى سورية ومنع إعادتهم إليها.

الملحق الثاني: الاختصاصات

1. عواقب ترك وظيفة في القطاع العام/ موظف حكومي من دون سابق إنذار حسب القانون السوري.
2. مدى انتشار ونطاق مقاضاة موظفي القطاع العام/ موظفي الخدمة المدنية الذين تركوا وظائفهم من دون إذن مسبق، ونتائج هذا القانون.

أ. على سبيل المثال، إدراج موظفي القطاع العام/ موظفين حكوميين على قوائم المطلوبين.

ب. النتائج المترتبة على موظفي القطاع العام/ موظفي الخدمة المدنية الذين يقع مكان عملهم في مناطق سيطرة المعارضة، على سبيل المثال مناطق سيطرة الأكراد في شمال شرق سورية أو منطقة إدلب.

ج. تأثير ترك وظيفة في القطاع العام/ موظف حكومي أثناء سيطرة المعارضة على المنطقة (الظروف المحتملة المخففة أو المشددة).

3. إجراءات إصدار طلبات الاستدعاء وأحكام المحكمة، من ضمن ذلك السلطات المعنية، والنماذج المستخدمة وتسليم أو تسليم الوثائق وما إلى ذلك.
4. العقوبات المفروضة والعوامل المؤثرة في العقوبة
5. إمكانية استئناف الأحكام المتعلقة بترك الوظيفة من دون إذن مسبق.
6. إمكانية إلغاء الأحكام/ الملاحقات القضائية لموظفي القطاع العام/ موظفي الخدمة المدنية لترك وظائفهم من دون سابق إنذار.

أ. انتشار الملاحقات القضائية أو الأحكام القضائية التي تتنازل عنها المحاكم السورية في الممارسة العملية.

7. إمكانية تطبيق تسوية الوضع مع الحكومة السورية، بسبب ترك الموظف لوظيفته من دون إشعار مسبق.
8. الملف التعريفي لموظفي القطاع العام/ موظفي الخدمة المدنية، من ضمن ذلك مجال عملهم ودرجاتهم، واحتمال التمييز بين الإدانات والأحكام الصادرة لهم حسب رتبهم وموقعهم.
9. قرارات عفو محتملة بخصوص ترك موظفي القطاع العام/ موظفي الخدمة المدنية وظائفهم من دون إذن مسبق صادر من الحكومة السورية.
10. احتمال وقوع أو وجود تزوير أحكام قضائية سورية لترك الشخص وظيفته من دون سابق إنذار.
11. العواقب المحتملة لترك موظفي القطاع العام على أفراد أسرتهم.

مركز حرمون للدراسات المعاصرة

هو مؤسّسة بحثية مستقلة، لا تستهدف الربح، تُعنى بإنتاج الدراسات والبحوث السياسية والمجتمعية والفكرية المتعلقة بالشأن السوري خاصة، والصراع الدائر في سورية وسيناريوهات تطوره، وتهتم بتعزيز أداء المجتمع المدني، ونشر الوعي الديمقراطي. كما تهتم أيضًا بالقضايا العربية، والصراعات المتعلقة بها، وبالعلاقات العربية الإقليمية والدولية.

يُنفذ المركز مشاريع ونشاطات، ويُطلق مبادرات من أجل بناء مستقبل سورية، على أسس وقيم الديمقراطية والحرية والمساواة وحقوق الإنسان وقيم المواطنة المتساوية، ويسعى لأن يكون ميدانًا للحوار البنّاء، وساحة لتلاقي الأفكار.

- أبحاث سياسية
- أبحاث اجتماعية
- أبحاث اقتصادية
- ترجمات
- أبحاث قانونية

www.harmoon.org

مركز حرمون للدراسات المعاصرة
Harmoon Center for Contemporary Studies
Harmoon Araştırmalar Merkezi
Doha, Qatar Tel. (+974) 44 885 996 PO.Box 22663
Istanbul, Turkey Tel. +90 (212) 813 32 17 PO.Box 34055
Tel. +90 (212) 524 04 05